



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات النفطية وأثره على توجيه السياسة الداخلية خلال الفترة 2014-2019

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل.م.د في العلوم السياسية
تخصص: سياسة عامة

تحت إشراف:

د.حسيب شتحوه

إعداد الطالبين:

إخلاص يحي

فوزية موساوي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	المؤسسة	الصفة
د.راشدة موساوي	جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي	رئيسا
د.حسيب شتحوه	جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي	مشرفا ومقررا
د.صدام ركابي	جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات النفطية وأثره على توجيه السياسة الداخلية خلال الفترة 2014-2019

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل.م.د في العلوم السياسية
تخصص: سياسة عامة

تحت إشراف:

د. حسيبه شتحونه

إعداد الطالبين:

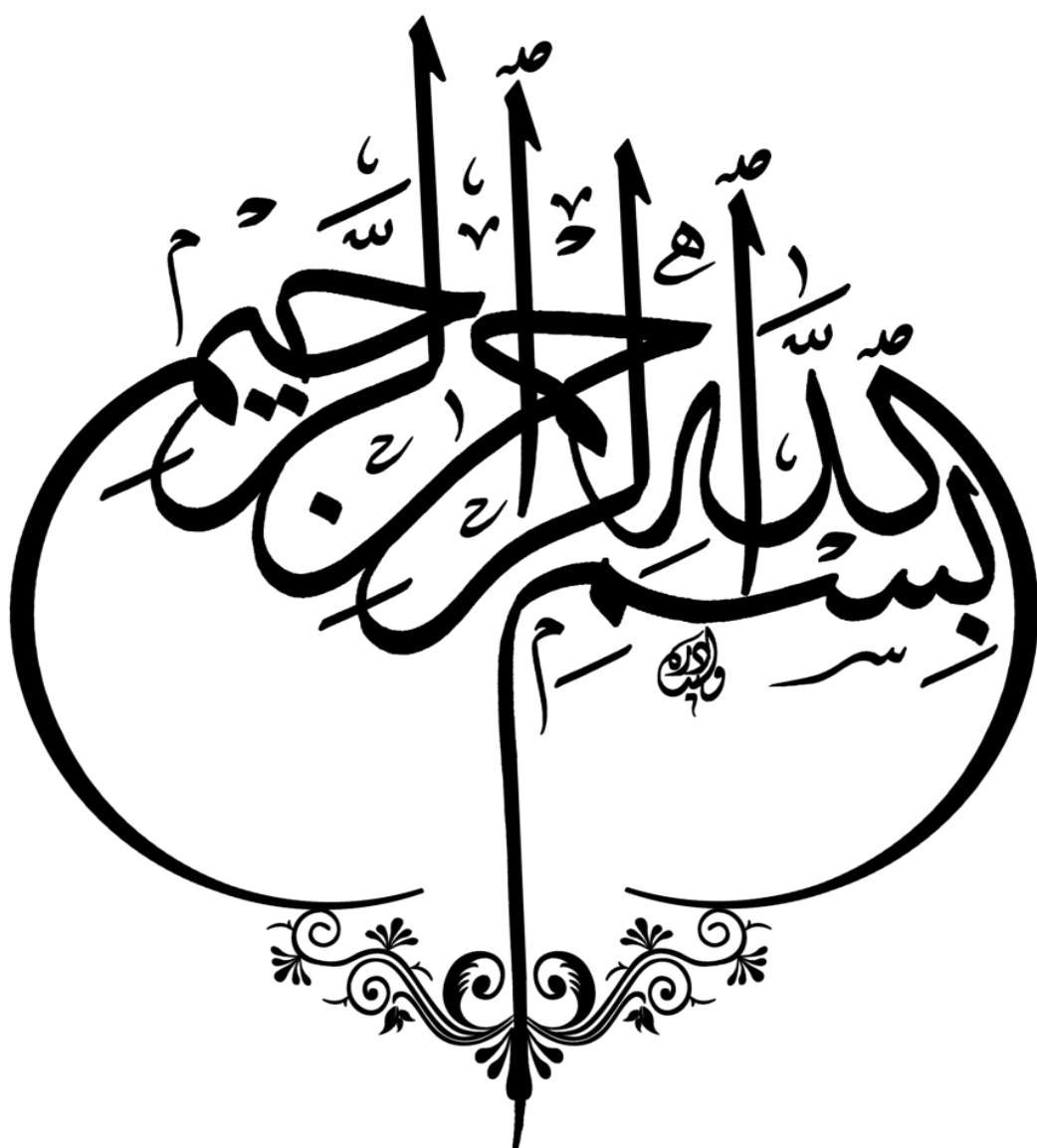
إخلاص يحي

فوزية موساوي

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	المؤسسة	الصفة
د. راشدة موساوي	جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي	رئيسا
د. حسيبه شتحونه	جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي	مشرفا ومقررا
د. صدام ركابي	جامعة الشهيد حمه لخضر . الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2024/2023



إلى أمي

إلى وجع الغياب... أبي رحمه الله

إلى جنة الحياة... أمي الغالية حفظها الله

إلى من وقفوا معي في الضراء قبل السراء... عائلتي

إخلاص يحي

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال الحق تعالى فيهما:

﴿وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾

إلى روح والدي الطاهرة.

إلى أمي الغائبة الحاضرة في قلبي روحها الزاهية دائما.

إلى من شجعني وساندتي دائما أختي... سعيدة.

فوزية موساوي

شكر وعرفان

نتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى الأساتذة المشرفة الدكتورة
شيمونه حسيبه لإشرافها على هذا العمل ولنصائحها وتوجيهاتها
القيمة.

كما نتقدم بالشكر الجزيل وإلى كل من ساعدنا من قريب أو
بعيد في إنجاز هذا العمل.

والشكر موصول مسبقاً إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم
مناقشة الموضوع وصبرهم على قراءته وتصحيحه وتصويبه.

المخلص

المخلص

تهدف هذا الدراسة لقاء الضوء علي الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات النفطية وأثره على توجه السياسة الداخلية خلال الفترة 2014-2019, وبما أن قطاع المحروقات يمثل العمود الفقري لهيكل الاقتصاد الجزائري حيث يعتبر إنتاج النفط والغاز الخام أهم مصادر الإيرادات الاقتصادية للبلاد و العامل الأساسي لبناء الاقتصاد، حيث تطرقنا في هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الجزائري في ظل أزمة 2014 وأثر ذلك على السياسات الداخلية المنتهجة من طرف صناع القرار لمسايرة الأزمة واحتوائها كسياسات التقشف و إرشاد النفقات والوصول حد استنفاد صندوق ضبط الإيرادات و نفاذ احتياطي النقد الأجنبي وكذا اللجوء إلى سياسة التمويل غير التقليدي تقاديا للاستدانة الخارجية ثم الوقوف على النتائج المترتبة عن آثار هذه الأزمة من غضب اجتماعي و إختلالات اقتصادية.

إضافة إلى ذلك وفي ظل التبعية للقطاع النفطي تطرقنا إلى أهم استراتيجيات التنويع الاقتصادي التي تبنتها الحكومات الجزائرية ومدى نجاعتها في تمكين البلاد من بناء اقتصاد متنوع ومنتج خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، السياسة الداخلية، الأزمات النفطية.

Summary:

The purpose of this study was to shed light on Algeria ' s economy in the light of the oil crises and their impact on the direction of domestic policy during the period 2014-2019. The hydrocarbons sector represents the backbone of the structure of the Algerian economy, as the production of oil and natural gas is considered one of the most important sources of economic revenues for the country and the basic factor for building the economy. In this study, we analyzed the impact of oil price fluctuations on the indicators of the Algerian economy in light

of the 2014 crisis and its impact on policies. Internal policies adopted by decision-makers to cope with and contain the crisis, such as austerity policies and expenditure guidance.

Keywords: *Economy, Domestic politics, Oil crises.*

المقدمة

تعد ممارسات حقل السياسات العامة قديمة قدم التنظيم الاجتماع، لكن الحقل بوصفه حقلاً أكاديمياً مستقلاً لم يتبلور في الجامعات الغربية إلا بعد الحرب العلمية الثانية، أما عربياً فيعد الاهتمام بالسياسات العامة على الصعيد النظري والعملي أكثر جِدَّةً وما دل على ذلك ندرة البحوث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع مما أدى بهذه الدول إلى مواجهة العديد من التحديات، ومن هذه الدول نجد أن الجزائر والتي بسبب طبيعة توجهها الاقتصادي والاجتماعي وخصوصية كل منها أنها خاضعة سواءً في تفسيرها أو في عملية صياغتها لسياستها لأنظمة الدول الريعية التي برزت وتنامى دورها نتيجةً للطفرة النفطية منذ سبعينيات القرن العشرين ومن هنا زاد اهتمام صناع السياسات العامة في الجزائر ببناء نموذج تنموي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الداخل مما يسمح لاقتصاد الدولة بمواكبة الاقتصاديات العالمية، إلا أن طبيعة السوق النفطية المعروفة بتذبذبها الشديد والمستمر حالت دون ذلك وخاصةً أن النفط يساهم بنسبة 97% من إجمالي الناتج المحلي وبتفصيل أكثر نجده يمثل 91% من العملة الصعبة التي تعتمد عليها الجزائر في تسييرها لميزانيتها العامة ودعم أهم القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة، هذا ما يجعلنا نستنتج أن الاقتصاد الجزائري يفتقر للتنوع ومرتبطة بشكل كلي بالعوائد النفطية مما جعل مخاوف الحكومة دائمة وخاصةً بعد التراجع الكبير في أسعار النفط بسبب الأزمات النفطية الأخيرة وأبرزها أزمة 2014 ولأن هناك علاقة كبيرة تربط بين أسعار النفط ومخرجات السياسات العامة والتي فرضها طبيعة النظام الاقتصادي جعلت السياسات العامة تتجاوز بشكل سلبي مع تغيرات أسعار النفط مما حتم على صناع القرار على أخذ التدابير اللازمة للحد من تداعيات هذه الأزمة.

◀ أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في جانبين العلمي والعملي.

✓ الأهمية العلمية: تقدم لنا هذه الدراسة خلفية نظرية شاملة لمتغيرات الدراسة وعلاقة المتغيرات ببعضها البعض.

✓ الأهمية العملية: جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتحديد عمق تداعيات الأزمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري ومخرجات السياسة العامة الداخلية وذلك من خلال قراءة وتحليل سعر النفط وربطه بأهم الإحصائيات الاقتصادية والقوانين الصادرة في تلك الفترة.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

- تحديد طبيعة العلاقة التي تربط الاقتصاد الجزائري بسياسته الداخلية؛
- التعرف على السوق النفطية وأهم الفواعل المتحركة فيها؛
- تحليل تداعيات الأزمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري والشأن الداخلي للبلاد؛
- التعرف على أهم الاستراتيجيات والسياسات المتخذة من طرف الدولة للحد من صدمات أسعار النفط على الاقتصاد والسياسة.

أحدود الدراسة:

إن الإطار الزمني للدراسة يغطي الفترة 2014-2019 على عينة تتكون من واحدة وهي الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية.

أسباب إختيار الموضوع:

- الرغبة الجامحة في التعرف على العلاقة التي تربط الاقتصاد بالسياسة وهو ما يصب في صلب اختصاصنا؛
- التعرف على التوجهات الجديدة للحكومة الجزائرية من أجل التخلص من تبعية النفط والنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار الداخلي.

الدراسات السابقة:

دراسة حكيمة حلّيمي: اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر-دراسة لإمكانيات التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، سنة 2013/2014.

ناقشت هذه الأطروحة سبل الانتقال الآمن للاقتصاد الجزائري من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي استعدادا لمرحلة ما بعد النفط، وينحصر الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحديد وتشخيص ملامح الاقتصاد الجزائري ما بعد النفط وفقا لمجموعة من السيناريوهات المختلفة التي تنقسم ما بين الاعتماد المفرط على النفط وريعيه وبين بناء اقتصاد إنتاجي

ومن أجل الوصول إلى أهداف الدراسة اعتمدت الباحثة على مزيج من المناهج وهي التاريخي والوصفي، الإحصائي ومن أهم النتائج المتوصل إليها نجد بأن:

- بناء اقتصاد منتج في الجزائر يرتبط ببناء برنامج شامل للتنوع الاقتصادي الذي يتوقف بدوره على فاعلية الاستراتيجيات الفرعية لتنمية مختلف القطاعات الإنتاجية في كل من الصناعة والسياحة، الفلاحة باعتبار أن التنوع يمثل أفضل الحلول لتوزيع المخاطر.

✍ دراسة عثمان بوديسة: أداء السياسة العامة الجزائرية في تداعيات الأزمة النفطية (2014-2020)، مجلة مدارات سياسات، المجلد (06)، العدد (02)، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر، 2022، ص: 10-34.

عالجت هذه الدراسة موضوع انعكاسات الأزمة النفطية لسنة 2014 على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2020، من ناحية مداخل الميزان التجاري والنتائج المحلي الخام، حيث تم تحليل أثر الأزمة السلبي على مختلف السياسات العامة التي اتخذت أثناء وبعد الأزمة بالتحديد جانب النفقات العامة ومن الآثار نجد: استنفاد صندوق ضبط الإيرادات، اللجوء للتمويل غير التقليدي، استنفاد احتياطي النقد الأجنبي وتخفيض قيمة الدينار الجزائري ومن أجل الإجابة على الإشكالية استعان الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي لإيضاح الفرق في الأرقام والإحصائيات بين ما قبل الأزمة وما بعدها، وتبلورت نتائج هذه الدراسة في:

- ضعف مداخل الدولة الجزائرية بعد أزمة النفط لسنة 2014 أدى لاتخاذ مختلف الحكومات المتعاقبة مجموعة من القرارات التي كانت كلها في غير صالح المواطن الجزائري البسيط، الأمر الذي ساهم في احتقان الوضع الاجتماعي وبعد حدوث ما يسمى بالحراك الشعبي سنة 2019 الذي أسقط نظام الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة بـ 20 عاما من الحكم.

✍ دراسة هاجر أمير بوشليط: إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، المجلد (08)، العدد عنها، وهي (07)، جامعة الجزائر 3، 2016، ص: 171-182.

يهدف هذا المقال إلى إبراز إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر التي تعرف باقتصادها الريعي الذي زعزعت أزمته تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية في بداية سنة 2015، مما دفع الحكومة إلى إعادة النظر في البرنامج الاقتصادي الجديد وذلك بمراجعة سياسة إنفاقها الحكومي حتى تتمكن من تخطي هذه الأزمة.

من أجل الإجابة على الإشكالية استعان الباحث بمجموعة من المناهج وهي الوصفي والتحليلي، واعتمد أيضا على مجموعة من الإحصائيات والمعطيات الخاصة بالاقتصاد الجزائري والتي أخذها من مواقع رسمية وتلخصت نتائج هذه الورقة علمية في ما يلي: من أجل أن تتلخص الجزائر من اقتصادها الهش يجب عليها تحديد سياسات اقتصادية واضحة المعالم تضع في مركزها هدف تنويع الاقتصاد للانتقال من الاقتصاد الريعي للاقتصاد المنتج للثروة وذلك عن طريق:

- مكافحة الفساد؛
- تشجيع المستثمرين المحليين وتوجيههم للإنتاج بدل الاستيراد؛
- دعم سياسة ترشيد النفقات.

◀ الإشكالية:

وبناء من كل ما سبق، تتجلى أهمية هذه الدراسة في تحليل تداعيات الأزمة النفطية 2014 على نمو الاقتصادي الجزائري والسياسة الداخلية للوطن في محاولة منا لي تحديد العلاقة التي تربط الوضع الاقتصادي بالشأن الداخلي للبلد، بالإضافة لمعرفة النسبة التي وصلت إليها الجزائر في تحقيق رؤيتها 2030 على مستوى جميع الأصعدة وعليه فإن هذه دراسة جاءت لمعالجة موضوع:

إلى أي مدى ساهمت تداعيات الأزمة النفطية لسنة 2014 على تغيير توجه السياسة

الداخلية في الجزائر خلال الفترة 2014-2019؟

◀ الأسئلة الفرعية:

ومن خلال السؤال الجوهري للدراسة، يمكننا طرح جملة من الأسئلة الفرعية والتي تحاول الدراسة الإجابة:

- ما هي مكانة قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري؟ وكيف أثرت الأزمة النفطية 2014 على المؤشرات الاقتصادية في الجزائر؟
- كيف ساهمت الأزمة النفطية 2014 في التأثير على توجهات على الشأن الداخلي للبلد؟
- ما هي أهم الإجراءات المتبعة من طرف الحكومة لتصدي انعكاسات الأزمات النفطية على البلد؟

◀ الفرضيات:

وللإجابة عن التساؤلات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- الاقتصاد الجزائري حسيب تقلبات أسعار النفط؛
- السياسة الداخلية في الجزائر يحركها الاقتصاد الريعي النفطي؛
- انتعاش ورشادة السياسة الداخلية في الجزائر مرهون بتنوع الاقتصاد خارج المحروقات.

◀ منهج الدراسة:

نظرا لطبيعة موضوع المذكرة كان لزاما علينا إعتقاد مختلف المناهج المستعملة في البحوث والدراسات السياسية والاقتصادية حيث حاولنا توظيف كل واحدة منها كلما دعت الحاجة البحثية إلى ذلك.

وبشكل عام وبما أننا في مقاربة النسقية ، فقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي بهدف تقديم قراءة عامة لطبيعة ومرتكزات الاقتصاد والسياسة الداخلية في الجزائر، كما استعنا بالمنهج التحليلي والاستقرائي لتحليل أثر الأزمة النفطية 2014 على كل من الاقتصاد والسياسة في الجزائر والتأكد من مدى صحة الفرض القائل السياسة الداخلية في الجزائر يحركها الاقتصاد الريعي النفطي.

◀ مصادر وأدوات جمع البيانات:

لقد اعتمدنا في بحثنا على المصادر التالية:

- الملاحظة من خلال الكتب، الأطروحات، الأبحاث والتقارير الورقية والالكترونية سواء باللغة العربية أ ذات الصلة بموضوع الدراسة؛
- التحليل الإحصائي : بالنسبة للإحصائيات، من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي وكالة الطاقة صندوق النقد العربي، تقارير الأوبك، والجريدة الرسمية الجزائرية.

◀ أقسام الدراسة:

بناء على الأهداف والفرضيات الموضوعة آنفا، وللإلمام بجوانب موضوع البحث، قسمت الدراسة إلى فصلين مسبوقة بمقدمة عامة وتتلوها خاتمة عامة، وتضمن كل فصل جانبا من جوانب الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

في هذا الفصل تعرضنا إلى مدخل النظري حول الاقتصاد والسياسة في الجزائر حيث ناقشنا طبيعة ومرتكزات كل منهما تم انتقالنا لماهية الأزمات وبالتحديد الأزمات النفطية حيث قمنا بتقديم الإطار النظري للأزمة بشكل عام، ثم شرحنا ماهية الأزمات النفطية التي كانت مدخل لشرح السوق النفطية بكثير من التفصيل وتعرضنا لأهم الأزمات السعرية التي شهدتها وفي أخير قمنا بتوضيح الأثر تسببه هذه الأزمات على الدول المصدرة للنفط لكي يكون تمهيدا للفصل الموالي.

الفصل الثاني: الدراسة التحليلية للموضوع خلال الفترة 2014-2019

قمنا في هذا الفصل بتحليل انعكاسات الأزمة النفطية 2014 على أهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر، ثم على السياسة الداخلية في محاولة منا لاكتشاف طبيعة العلاقة التي تربط متغيرات الدراسة بعضها البعض، وفي أخير عرجنا على أهم القرارات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمجابهة أثر الأزمة على المستويين الاقتصادي والسياسي.

الفصل الأول: الأدبيات للدراسة

توجد علاقة وثيقة بين الظواهر الاقتصادية والسياسية، حيث يمثل الاقتصاد دورًا حاسمًا في التوجهات السياسية لصانعي القرار في كثير من الأحيان في المقابل، تؤثر السياسة بشكل مباشر على السياسات الاقتصادية المتبعة لذا، من الواضح أن علم الاقتصاد يرتبط ارتباطًا وثيقًا بعلم السياسة، لأن أي نظام اقتصادي يعمل ضمن ظروف سياسية محددة يتأثر بها ويؤثر فيها في الوقت نفسه لهذا السبب، كان علم الاقتصاد يُعرف لفترة طويلة باسم "الاقتصاد السياسي" ولا يغفل صانعو القرارات السياسية عن الجوانب الاقتصادية عند اتخاذ قراراتهم، فقد كانت هناك ثورات نشأت بدوافع اقتصادية، كما أن الإدارة السياسية في أي بلد تتأثر بوضوح بالأوضاع الاقتصادية.

وانطلاقاً مما سبق ومن أجل معرفة العلاقة التي تربط العلم بالاقتصاد بالسياسة في الجزائر يجدر بنا أولاً أن نتعرف على الخلفية النظرية لكليهما قمنا بتقسيم الفصل الأول إلى مبحثين رئيسيين كالآتي:

- المبحث الأول: مدخل للاقتصاد والسياسة في الجزائر؛
- المبحث الثاني: ماهية الأزمات النفطية.

المبحث الأول: مدخل للاقتصاد والسياسة في الجزائر

إذا تعمقنا في الشأن الداخلي للجزائر لا نلاحظ عدم استقراره علي مستوياته الداخلية السياسية، الاقتصادية والاجتماعية بشكل واضح، برغم من أن الدولة تعاني من العديد من المشاكل في مجال التنموي الذي يعيق تطورها و ذلك راجع لارتباط استقرار الدول بنشاطها الاقتصادي والذي مرهون بما يحققه قطاع النفط من مداخيل علي مستوي سوق النفط العالمي المعروف بعدم استقراره، ومن خلال هذا العنصر سنحاول تقديم خلفية عامة حول الاقتصاد والسياسة في الجزائر .

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري

الاقتصاد¹ هو العلم الذي يبحث في كيفية الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المادية والبشرية بهدف الوصول إلي أفضل إشباع لحاجات الإنسان و الاقتصاد الجزائري يتميز كغيره من الاقتصاديات العالم بجملة من خصائص تحدد مدى قدرته علي الاندماج في الاقتصاد العالمي بالشكل المطلوب.

أولاً: طبيعة الاقتصاد الجزائري²

إذا ألقينا النظر علي الميزان التجاري الجزائري، سنصل إلي حقيقة لا جدال فيها كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، نظرا لاعتماده بشكل أساسي علي عائدات النفط المتأتية من قطاع النفط (المحروقات)، في حين أن مساهمة القطاعات الأخرى وخصوصا الصناعة والزراعة والسياحة تكاد تكون منعدمة ويتبين أن قطاع النفط منح الجزائر مكانة مهيمنة كونها أول منتج ومصدر للنفط في حوض المتوسط، فتعد بذلك عملاقا طاويا في الفضاء المتوسطي خاصة أنها تعتبر الممول الثالث للاتحاد الأوروبي في مجال الغاز الطبيعي بعد النرويج وروسيا .

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات جذرية منذ منتصف الثمانينات إذ تحول من نظام التخطيط المركزي باحتكار لمجمل الأنشطة الاقتصادية إلي اقتصاد يسير حسب آلية السوق،

¹ رسلان خضور، إبراهيم غسان، علم الاقتصاد، (الجمهورية العربية السورية: الجامعة الافتراضية، 2020)، ص: 15.

² نبيل زغبي، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي علي قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة الماجستير

(كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد دولي 2011-2012)، ص: 42.

فمنذ الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط سنة 1986 والأزمة الاقتصادية التي تلتها، شرعت الجزائر بإدخال إصلاحات هيكلية والتي كانت بدايتها الفعلية منذ 1994 عندما تم توقيع اتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة.

أصبحت هذه الإصلاحات³ تخص كل القطاعات وذلك بعد توقيع الجزائر لاتفاق ثان مع صندوق النقد الدولي في ماي 1995 لفترة ثلاث سنوات إلى غاية نهاية أفريل 1998، إلا أن البلاد دخلت ابتداء من سنة 1992 في مرحلة من الاضطرابات السياسية والأمنية غيرت من أولويات السلطة، فأصبح تحقيق الاستقرار الأمني وإرجاع السلم الاجتماعي هما الأولوية، مما جعل القضايا الاقتصادية عالقة إلى غاية عام 1994 حيث أمضت السلطات الجزائرية علي عقد إعادة جدولة للديون الخارجية العمومية مع نادي باريس بالتوازي مع إبرام عقد اتفاق جديد مع صندوق النقد الدولي وقد عملت السلطات العمومية منذ عام 1995 علي تطهير مناخ الأعمال وتوسيع مجال الحريات الاقتصادية وهذا عن طريق مراجعة المنظومة المصرفية وإصلاحها من جهة آخر بتأسيس سوق مالية تمكن من طرح بدائل تمويلية مباشرة وتبسيط النظام الضريبي والتحكم في مؤشرات مبادئ الاقتصاد.

و سعي الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي جعلها تخضع لإلتزامات الانضمام الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) التي يقوم علي مبادئ وقواعد في النظام اقتصاد السوق⁴ نذكر أهمها:

- المصلحة الذاتية: هي أهم مبدأ ترتكز عليه الرأسمالية* وهي حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج*؛

³نبيل زغي، مرجع سابق، ص: 43.

⁴كريمة جحنين، نحو سياسية اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2018 أطروحة دكتوراه (كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير 2020-2021) ص: 13.

* الرأسمالية: نظام اقتصادي يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وخلق السلع والخدمات لأجل الربح تشمل الخصائص الرئيسية للرأسمالية.

- الحرية الاقتصادية: ويقصد بها أن يتعامل الفرد مع من يشاء ومع من يريد في أي وقت؛
 - المنافسة والمبادرة الحرة: تسمح المنافسة بالديناميكية* وتمارس علي المستويين الدولي والوطني حيث تمكن رجال الأعمال من المنافسة الدولية والتي تكون متكافئة، أما المبادرة فتسمح بالتفتح والارتقاء وتنمية القدرات حيث تتم الكفاءة والفعالية بإدخال الاقتصاد الوطني في السوق الدولي.

ثانيا: مرتكزات الاقتصاد الجزائري الجديد

تسعى الجزائر إلى تحقيق تغيير جذري لهيكل اقتصادها بحلول سنة 2030، مع تحقيق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع تنافسي قادر على التصدير، أن الجزائر حيث تبنت نموذج اقتصادي يهدف لتنوع وتحويل بنية الاقتصاد في أفق 2030، ويرتكز هذا النموذج على:

1. تعزيز حصة الأفراد الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية

تشير الإحصائيات أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل شبه كلي علي إيرادات قطاع النفط حيث يساهم بدرجة كبيرة في الناتج المحلي، أما عن القطاعات الأخرى مثل قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة وقطاع السياحة تكاد تكون معدومة من المساهمات في الناتج المحلي وهذا يعود إلي أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد استخراجي ويبقى رهن المورد النفطي.

2. إيقاف تبيد الموارد الطبيعية

حسب مفهوم إيقاف تبيد الموارد الطبيعية فإن البلدان الغنية تعمل بشكل متواصل على تخفيض مستويات استهلاكها وتبيدها للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وتغيير أسلوب الحياة، أما البلدان النامية فتري ضرورة الحفاظ علي الموارد قدر الإمكان باستعمال الترشيح والجزائر من الدول النامية التي تحافظ علي الموارد قدر باستعمال الترشيح.

* وسائل الإنتاج: حرية التصرف في هذه الملكية وفي مواردها وحرية التصرف في الإنتاج وكل ذلك يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن أما حرية المستهلك فترمي إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن.

* الديناميكية: حرية التصرف في هذه الملكية وفي مواردها وحرية التصرف في الإنتاج وكل ذلك يهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن أما حرية المستهلك فترمي إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن.

3. المساواة في توزيع الموارد:

إن التخفيف والحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة أصبح مسؤولية كل دولة وتتمثل هذه المسؤولية في جعل فرص الحصول علي الموارد والمنتجات متساوية بين جمع الأفراد داخل المجتمع والجزائر من الدول التي تريد القضاء عن الفقر وتريد تحسين مستوى المعيشة ولذلك تبنت مخطط الإنعاش الاقتصادي 2004-2001 للتقليل من الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

4. الاستخدام الكامل للموارد البشرية⁵:

يرتكز الاقتصاد الجزائري على العنصر البشري الذي ينبغي الاهتمام به، وتسعى الجزائر إلي تحقيق المستوى الأمثل في رعاية وترقية الموارد البشرية، يتم ذلك من خلال الاستفادة من كل الطاقات البشرية والمتمثلة في الأفكار والإبداعات والاختراعات وتخصيص كل الموارد لدعم المواهب في كل القطاعات الاقتصادية.

5. تكافؤ فرص العمل

يعد العمل من أهم مطالب الفرد لأجل الحصول علي العيش الكريم وتسعى الدولة على أن يحصل الفرد على التعليم والتكوين اللازمين، فالدول النامية تعيش في أزمة بطالة بسبب التخلف الاجتماعي والاقتصادي.

و لكن بحسب المؤشرات نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يركز علي قطاع المحروقات (النفط) بدرجة كبيرة حيث أنه المساهم الأكبر في الإيرادات العامة، بالمقارنة بالقطاعات الأخرى كالفلاحة والصناعة والسياحة التي تساهم بدرجات أقل بكثير.

ثالثا: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبيرة في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من النفط والغاز مادتين استراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للجزائر وتشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة وبالتالي يمثل قطاع النفط المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في

⁵ممدوح البدرى، مبادئ الاقتصاد، (مصر: معهد بحوث الاقتصاد الزراعي) ص: 229

شتى المجالات فهو يمثل نسبة 97% من الناتج الوطني المحلي، وأكثر من 60% من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية النفطية، ويساهم بـ 97% من إيرادات الصادرات الجزائرية فبرامج التنمية في الجزائر تعتمد أكثر على عاملي تطوير الكميات المنتجة من النفط وعلى ارتفاع أسعاره دولياً وبسبب الوزن المحدود للكميات المصدرة من النفط خاصة، تسعى الجزائر إلى رفع القدرة الإنتاجية وكميات التصدير لزيادة المداخيل، خاصة من الغاز الطبيعي الذي بدأ يعرف تطوراً فعلياً في السنوات الأخيرة، مما يجعل الجزائر تعرف على أنها بلد غازي أكثر منه بترولي وتكمل أهمية مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري⁶:

- المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي*: حيث يساهم قطاع المحروقات بصورة مباشرة تكوين الإنتاج الإجمالي الخام.
- وضعية ميزان المدفوعات*: بحيث يتطور وضع ميزان المدفوعات عندما تزدهر أسعار النفط و يتناقص انخفاضها.
- تطور الصادرات الجزائرية: يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتماداً كلياً على قطاع المحروقات، حيث تتوقف كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسات التنموية على عائدات تصدير النفط.

⁶نبيل زغبى، نفس المرجع، ص: 46.

* الناتج المحلي الإجمالي: القيمة الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تقوم بإنتاجها أي دولة باعتباره أداة شاملة لقياس إنتاج هذه الدولة.

* ميزان المدفوعات: سجل لجميع المعاملات التجارية والمالية الدولية التي يقوم بها سكان البلد، ويتكون ميزان المدفوعات من ثلاثة عناصر: الحساب الجاري، والحساب المالي، وحساب رأس المال.

المطلب الثاني: السياسة الداخلية

السياسة الداخلية⁷ أقرب إلى الفلسفة السياسية التي تضع المبادئ العامة التي تنظم علاقة الحاكم بالمحكوم، والسلطة بالجماهير، وتبحث في أسس العقد الاجتماعي وأنواعه، في طبيعة العدل والدرجة المسموح بها في التفاوت الطبقي، وفي كيفية توزيع الدخل القومي على مجموع المواطنين لتحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة والعدالة الاجتماعية، وفي التعددية السياسية وحق الاختلاف، والتوازن بين الحقوق والواجبات الذي يكفله الدستور. السياسة الداخلية هي الحياة السياسية في كافة نشاطاتها، حكومة ومعارضة، السياسة الداخلية هي الوعاء الذي تتطرق منه السياسة الخارجية، والتربة التي فيها تنبت التشريعات والقوانين،

أولاً: طبيعة السياسة الداخلية في الجزائر⁸: تعاني الجزائر من مركزية شديدة في مجال صنع السياسات العامة خاصة في الإدارة، إذ نعني بالمركزية: "جمع الوظيفة الإدارية

⁷ حسن حنيفي، "مصر أولوية السياسة الداخلية" <https://www.alarabiya.net/politics/2021/05/02> - (2024/5/04).

⁸ عمار معمر، "صعوبات وتحديات السياسة العامة في الجزائر" (مجلة المفكر)، المجلد (07)، العدد (02)، (2012/12/31)، ص 85.

وحصرها بيد شخص معنوي عام واحد هو الدولة، حيث يهيمن عليها بالرغم من تعدد الهيئات والأفراد القائمين بها وفق نظام السلطة الرئاسية.

إن هذا النوع من المركزية تتمتع به الدول المركزية مثل الجزائر، حيث يخضع فيها موظفو الدولة في جميع الإدارات التي تعمل تقوم بتنفيذ السياسات المختلفة الصادرة عن السلطة المركزية في العاصمة، دون أي اختصاصات مستقلة أو تفويض للوحدات الإدارية المحلية، وبالرغم من أن المركزية تعبر وتجسد الوحدة الوطنية وتعمل على توفير النفقات العمومية، إلا أنها ذات جوانب سلبية في مجال صنع السياسات العامة خاصة في عملية تحديد مشاكل أقاليم الدولة.

مما يحرم الإدارة العليا من حسن توصيف واستيعاب المشاكل، الشيء الذي يؤدي إلى صعوبة تحديد بدائل أو خيارات لها نتيجة غياب المعلومات الكافية و الدقيقة، إن الصعوبات التي تخلقها عملية تحديد المشاكل تجعل من باقي العمليات أمرا صعبا و مستحيلا. مما يصعب من عملية إعداد جدول السياسات أو عملية صياغة البدائل أو إقرار السياسات وحتى التنفيذ، مما يزيد من احتمالات فشل السياسات المنتهجة. كما أن عملية المركزية تتنافى ومبادئ الإدارة الحديثة التي تعمل على التفاعل مع البيئة الداخلية والخارجية، أي أنها إدارة قائمة على الزبونية ومنه الاستجابة للمطالب المجتمعية تهدف إلى إشراك المستخدمين في صناعة القرار أي اتصالات متبادلة بين القمة و القاعدة، إنها قائمة على تشجيع المبادرة الفردية، إن تطبيق المفاهيم الحديثة للإدارة (اللامركزية، الإدارة، المحلية، إدارة الجودة، الإدارة الإستراتيجية، الإدارة بالأهداف) من شأنه تفعيل السياسات العامة وزيادة من فاعليتها. إن اعتماد المركزية في الجزائر وليد بيروقراطية شديدة، جعلت الإدارة العليا ال تتحكم فقط بتنفيذ السياسات بل بإعدادها وحتى تقويمها، مما أدى إلى غياب عنصر التفويض وجعل الإدارة الوسطى والدنيا عاجزتين في الكثير من الحالات عين التكيف مع الحالات الطارئة دون العودة للجهات العليا (الوصية)، مما يرفع من تكلفة الوقت والجهد والمادة في تنفيذ السياسات وهذا ما يبرر وجود العديد من المشاريع الغير منجزة في آجالها أو عدم كفاية أغلفتها المالية، إن المركزية خلقت نوع من عدم التوازن والجهوية وانعدام عدالة في توزيع السياسات العامة وعوائدها، يرجع هذا إلى اعتماد التخطيط الوطني على حساب

التخطيط الإقليمي أو القطاعي، الذي من شأنه إيجاد سياسيات أكثر عدالة ونجاعة. إن المركزية لا تتناسب و مفاهيم الحكم الحديث المبني علي المشاركة و تطبيق مفاهيم الحكم الراشد، فالمركزية تعمل على إقصاء دور المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال صنع السياسات⁹.

ثانيا: أنواع السياسة الداخلية في الجزائر

تشمل السياسية الداخلية في الجزائر العديد من المجالات المختلفة والمتنوعة والتي تعكس حاجة المواطن إليها وهي تشمل كل من¹⁰:

1.السياسة الاستخراجية (التحصيلية):

هي السياسات ذات الطابع التعبوي للموارد المادية والبشرية للدولة مثل السياسات الضريبية أو التجنيد العسكري (السياسة الأمن).

2.السياسة التوزيعية:

تشمل كل السياسات المتمثلة في إعادة التوزيع، وذلك من خلال التخصصات المالية للأفراد والجماعات مثل سياسات الإسكان والتعليم والتشغيل ومنح القروض التي تقدمها الدولة.

3.السياسات الرمزية:

هي سياسات تهدف من خلالها الدولة لتنمية الشعور بالوطنية، وتعبئة الجماهير غير المهرجانات الوطنية إحياء الأيام والأعياد المختلفة.

4.السياسات التنظيمية:

هي جملة من القوانين والتنظيمات تضعها الدولة لتوجيه سلوكيات الأفراد وتنظيمها في جميع مجالات الحياة، عبر وضع قواعد إلزامية، كقانون المرور، قانون العقوبات¹¹.

⁹ عمار معمر، مرجع سابق ص. 86 .

¹⁰ خليفة الفهداوي فهمي، السياسة العامة منصور كلي في البنية والتحليل. (الاردن دار المسيرة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2001) . ص.75

ص.76

5. **التخطيط:** يتمثل في تحديد صور وأشكال السياسات الداخلية فهو يخضع بدوره إلي جملة من العوامل, كتوجهات الدولة وطبيعة نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
6. **السياسة النقدية:** تعد السياسة النقدية من بين أهم مواضيع السياسة الداخلية, وتمثل أحد أهم أهدافها, وحسب ما عرفها جورج باريانت: بأنها مجموعة من التدبير من قبل المسطرة من طرف السلطات النقدية قصد إحداث أثر علي الاقتصاد ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف وباختصار هي مجموعة القرارات والإجراءات التي تتخذها الحكومة في المجل النقدي.

ثالثا: العوامل المتحركة في السياسة الداخلية الجزائرية

إن السياسية الداخلية تتأثر بالعوامل المختلفة التي تحيط بها وتتفاعل مع الأطراف التي توكل إليها مهمة صناعة السياسة الداخلية, سواء كانت هذا الظروف جهات تنفيذية أو تشريعية أو قضائية أو إدارية وتتمثل هذا العوامل في:

1. **العوامل التنظيمية:**

وتشمل العوامل التنظيمية الحكومة والهيكل الدستورية ومن بينها التشكيلة ونظام الحكم, فهيكلك الحكومة يعني ما إذ كانت الحكومة موحدة* كالجزائر, وبالتالي الدولة تشمل علاقة المؤسسات الدستورية مع بعضها البعض وخاصة السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية¹².

نظام الحكم يشير إلى طبيعة النظام جمهوري أو ملكي, هذه العوامل تؤدي إلي وجود حقائق تنظيمية يصعب أن تعمل السياسية الداخلية, إذا طبقنا هذا المفهوم على السياسة الداخلية الجزائرية, فهي الدولة مركزية (موحدة) ونظام الحكم فيها جمهوري ودستورها يقوم على مبادئ الديمقراطية والفصل بين السلطات* والعدالة* الاجتماعية¹³

¹¹ عبد اللطيف باري "السياسات العامة والتنمية في النموذجين الماليزي والجزائري" (مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة), العدد(38) المجلد (39), (مارس 2015), ص: 152 - 153.

* **الحكومة موحدة:** الدولة الموحدة يكون عمل السياسة العامة أكثر التصاقا بالسلطة المركزية.

¹² عبد الفتاح باغي, **السياسات العامة: النظرية والتطبيق**, (جامعة الإمارات العربية المتحدة: 2009), ص: 52.

* **السلطات:** مصطلح صاغه المفكر السياسي الفرنسي مونتسكيو, وهو أحد مبادئ الديمقراطية ونموذج للحكم الديمقراطي للدول في إطار الفصل بين السلطات, تكون الدولة مقسمة إلى فروع أو سلطات, كل سلطة منفصلة ومستقلة في صلاحيات ومجالات المسؤولية. العادي تقسيم السلطات إلى السلطة التنفيذية, والسلطة التشريعية, والسلطة القضائية.

2. العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

العامل الاجتماعي والاقتصادي مكملان لبعضهما البعض، فالحكومة تحرص علي متغيرات اقتصادية لأنها مهمة جدا وتؤثر على السياسة الداخلية الجزائرية مثل معدل النمو الاقتصادي والمعدل البطالة والتضخم ومعدل أسعار النفط وغيرها كما هو الحل في العوامل الاجتماعية للسياسة الداخلية¹⁴.

3. العوامل السياسية:

تمثل العوامل السياسية الجزائرية جزء لا يفصل عن السياسة الحكم وعن علاقات الأحزاب والجماعات السياسة مع بعضها البعض، ومن ثم فالاستقرار السياسي الذي تسعى له الدولة والثقافة السياسة وغيرها من عوامل تجعل الحكومة تأخذ شكلا معيناً فكثير من السياسات الداخلية يتم تغييرها من خلال إعدادها أو تبنيها أو تقييمها، وذلك بسبب تدخلات أو تأثيرات من الوسط السياسي المحيط بالحكومة وقد يؤثر كل واحد من عوامل السياسة بشكل متباين أو مختلف عن تأثير غيره من العوامل وإذا سلطنا الضوء على السياسة الداخلية الجزائرية وكيف تؤثر فيها العوامل السياسة لوجدناها تتأثر بالأحزاب السياسة والجماعة الضغط و الإعلام والصحافة والنخبة بدرجة كبيرة على صنع السياسي الداخلية¹⁵.

4. العوامل الدولية:

تتمثل في علاقات الجزائر مع الدول الجوار مثل (تونس وليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا والصحراء الغربية والمغرب) والدول العالم الأخرى وفي حالات الحروب مثل (مالي والنيجر) وغيره من ظروف، كما فرضا التوقعات علي الحكومة الجزائرية فدفعتها لتبن سياسات عدم التدخل في شؤون الدول الأخر أي عدم الانحياز إلى أي دولة، وتكتفي بالمراقبة فقط¹⁶.

* العدالة: العدالة الاجتماعية هي أحد النظم الاجتماعية التي من خلالها يتم تحقيق المساواة بين جميع أفراد المجتمع من حيث المساواة في فرص العمل، وتوزيع الثروات، والامتيازات، والحقوق السياسية.

¹³ الجريد الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996 <https://www.joradp.dz/har> (2024/05/24)

¹⁴ عبد الفتاح باغي، نفس المرجع، ص: 54.

¹⁵ النعمى السائح العالم " مفهوم صنع السياسة العامة ومراحلها" (جامعة طرابلس ليبيا)، (2016)، ص: 11.

¹⁶ النعمى السائح العالم، نفس المرجع، ص: 12.

5. العوامل الثقافية السياسي :

لكل مجتمع له ثقافة خاصة به بقيمه ونمط عيشه والتميزة عن المجتمعات الأخرى يعرف عالم الأنثروبولوجيا* كلايدكلو كهون الثقافة على أنها: "أسلوب الحياة العامة للمواطنين والتراث الاجتماعي الذي يستمد الفرد، إن الثقافة هي ذلك الجزء من بيئة الذي تخلقه الإنسان" وإذا سلطنا على الجزائر لوجدناها تتميز بالعدد من الثقافات والثروات مختلفة من مدينة لي أخره وتؤثر في السياسة الداخلية وتعني الثقافة السياسة المساهمة في إنشاء السياسة من المدارس والجامعة والأحزاب السياسية ومشاركة المجتمع في الانتخابات للمجالس المحلية والرئاسية.¹⁷

* الأنثروبولوجيا: فرع من فروع الأنثروبولوجيا العامة اهتماماتها تتجلى في تحليل النظم السياسية والتفاعلات الحاصلة في المجتمع السياسي من خلال التركيز على الإنسان كوحدة أساسية في التحليل.
¹⁷ جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة، (الأردن: دار المسيرة الطبعة الأولى 1999) ص: 44 .

المبحث الثاني: ماهية الأزمات النفطية

تزامن وجود الأزمة مع وجود الإنسان أي منذ بداية الخليقة ويتجلى ذلك في قول الله عز وجل "لقد خلقنا الإنسان في كبد" أي نصب وشدة يكابد مصائب الحياة وشدائد الآخرة منذ العصور الأولى وحتى عصور التكنولوجيات المتطورة لازال يعيش وسط عالم مليء بالأزمات على اختلاف أنواعها ومصادرها يتأثر بعواملها وضغوطها سواء من الناحية الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية والإدارية.

المطلب الأول: الإطار النظري للأزمة

في لغتنا نجد أن الأزمة هي من الفعل أزم و تأزم أيضا و اشتد قحطه و نقول تأزم القوم أي تألموا لما اشتد بهم والأزمة هي الشدة و الضيق ومنه نقول أزمة سياسية أزمة اقتصادية وأمنية واجتماعية وخدمية ونقول كذلك أزمة دول¹⁸.

أولا: مفهوم الأزمة وخصائصها:

1. تعرف الأزمة على أنها: هي خلل مفاجئ نتيجة لأوضاع غير مستقرة يترتب عليها تطور أو تغير متوقعة نتيجة عدم القدرة على احتوائها من قبل الأطراف المعنية، غالبا ما تكون بفعل الإنسان.

كما تعرف أيضا: على أنها حدث مفاجئ يهدد المصلحة القومية وتتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت و قلة الإمكانيات ويترتب على تفاقمه نتائج خطيرة¹⁹.

مما سبق يمكن القول بأن الأزمة هي مشكلة غير متوقعة أو متوقعة قد تؤدي إلى كارثة في حالة عدم وجود حل سريع أو هي اختلاط الأوراق كما يقال على صانع القرار فتتداخل الأسباب بالنتائج.

¹⁸فادي حسن عقيلان، إدارة الأزمات و الكوارث الطبيعية و الغير طبيعية. (الأردن، دار المعتر، 2015). ص.12.

¹⁹ماجيد عبد الهادي، المساعدة، إدارة الأزمات: المدخل، المفاهيم، العمليات. (الأردن، دار الثقافة، 2012). ص.22.

يمكن تعريفها كذلك بأنها لحظة حرجة و طارئة تدعو الى الحيرة و التذبذب و المصير المجهول لتطورات المشكلة و صعوبة ما يمكن تصوره في المستقبل تحدث بشكل مفاجئ نتيجة لعدة عوامل تشكل نوعا من التهديد سواء للدولة او الفرد او المنشأة .

2. خصائص الأزمة:

لقد اختلف العلماء والباحثين على تعريفهم لمعنى الأزمة نظرا لاختلاف حقولهم المعرفية ولكن بالرغم من ذلك فقد اجمعوا على بعض الخصائص الأساسية لها وهي كالتالي²⁰:

- المفاجأة: تتسم الأزمات بأنها تحدث بشكل مفاجئ، إذ أنه لا يمكن التنبؤ بها فهي تحدث دون سابق إنذار مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمؤسسة أو الدولة والوقوع في وضع اقل ما يقال عنه انه سيئ.
- نقص المعلومات: تعني غياب المعلومات عن مسببات الأزمة أو كيفية التصرف حيالها، خاصة إذا حدثت لأول مرة لما تحويه من تعقيد وتشابك وتداخل في عواملها وأسبابها مما يجعل صاحب القرار أو مدي الأزمة يعمل في جو من الغموض وعدم وضوح الرؤية.
- تصاعد الأحداث: فالأحداث المتسارعة تضيق الخناق على من يمر بالأزمة و على متخذ القرار أيضا بسبب ازدياد قوة التوتر وقصور المعلومات.
- فقدان السيطرة: تصبح أحداث الأزمة خارج نطاق سيطرة أصحاب القرار* نظرا لتجاوز الأزمات للحيز المكاني والزمني، وضغط الوقت والحاجة إلى اتخاذ قرارات صائبة وسريعة مع عدم وجود احتمال للخطأ لعدم وجود الوقت الكافي لإصلاح الخطأ، فالوقت هو العنصر الوحيد الذي تشكل ندرته خطرا بالغا على إدارة الأزمة وعلى عملية التعامل معها.
- تتسم الأزمة بدرجة عالية من الرعب والذعر: لعدم تقدير ما يحمله المستقبل للمنظمة لقصور و ضعف إدارة الأزمات على مستوى المنظمة وحتى على مستوى الدول ويعود ذلك إلى سيادة ثقافات تنظيمية غير رشيدة وغياب نظم الإنذار المبكر وعدم تكامل خطط

²⁰ابراهيم عبد الحفيظي، "سمات وخصائص الأزمات الحديثة و سبل إدارتها" في مجلة دراسات التنمية الإقتصادية. المجلد(06)، العدد (01)،(2023/03/30)، ص.28.

* صاحب القرار: هو الفرد أو الجهة التي تملك السلطة و الصلاحية لاتخاذ القرار و تحمل المسؤولية عن نتائجها ،يمكن ان يكون صاحب القرار شخص واحد أو مجموعة من الأشخاص أو جهة حكومية أو شركة أو منظمة.

مواجهة الأزمات وغياب خطط استعادة النشاط وعدم تعلم المنظمات أو الدول من أزماتها السابقة كذلك افتقار المنظمات و الدول إلى مراكز رسمية أو بحثية تتولى رصد و تحليل الأزمات²¹.

- غياب الحل الجذري والسريع: الأزمات لا تتيح الوقت حتى تتحصل الأطراف على حل جذري في ظل غياب هذا الحل أصلاً، فهنا يجب أن نفاضل في الحل الأقل ضرراً لمواجهة الأزمة تستوجب الخروج عن الأنماط التنظيمية التقليدية وابتكار نظم تستوعب و تحوي الظروف الجديدة المترتبة عن الأزمة²².

3. أنواع الأزمات: الأزمات تتنوع و تختلف باختلاف الحقل المعرفي و مجال التخصص²³ إلى مجموعات واسعة منها:

- الأزمة الإدارية: مثل الأزمات المالية المرتبطة بعدم القدرة على الوفاء بالأجور أو التي تتعلق بحالة الإفلاس، أزمة ضعف، أزمة عدم الثقة في الإدارة العليا للمنظمة.

- الأزمة السياسية: وهي تداعيات سريعة للأحداث تحدث حالة عدم الاستقرار داخل الدولة مثل أزمة الشرعية السياسية أزمة الصراعات الدينية أو الطائفية والثورات الشعبية، النزاعات المسلحة.

- الأزمة في علم الاجتماع: وهي التي يختل فيها نظام القيم و التقاليد مثل أزمة الهوية وأزمات الاختلالات الأخلاقية.

- أزمات اقتصادية: تعرف أنها حالة من الصعوبة التي يمر بها بلد أو مجتمع أو دولة نتيجة حالة غير اعتيادية من التطورات غير المتوقعة في تشغيل النظام المالي ومكوناته، مما يؤثر في الحالة الاقتصادية بشكل سلبي، كما تعد الأزمة الاقتصادية نقطة مفصلية تؤدي إلى تحول الحالة الاقتصادية الجيدة والمستقرة إلى حالة مضطربة ومن أمثلتها الأزمات المالية، أزمة العملة، التضخم المفرط وأزمات تقلبات أسعار النفط،

ثانياً: الأزمات في السوق النفطية

²¹ غسان قاسم داود اللامي و خالد عبد الله ابراهيم العيساوي، إدارة الأزمات الأسس و التطبيقات. (بغداد،الدار المنهجية،2015). ص: 24 .

²² ابراهيم عبد الحفيظي، مرجع سبق ذكره، ص: 9.

²³ سلوى حامد الملا، دور القيادة في إدارة الأزمة، (قطر،وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية،2015). ص.ص. 44. 47 .

1. تعريف الأزمة النفطية: حيث نجد مثلا أن أزمة النفط تتمثل تحديدا في تفاوت أسعار النفط هبوطا أو ارتفاعا حيث تحدث اختلال مفاجئ²⁴ في توازن سوق النفط يؤدي إلى انخفاض حاد أو ارتفاع مفاجئ في الأسعار يمتد لفترة زمنية معينة يكون نتيجة لعوامل متعددة مثل التوترات السياسية وتقلبات العرض والطلب والتغيرات في السياسات الاقتصادية العالمية أو أحداث طبيعية مثل الكوارث.

هذا الاختلال الذي يصيب الأسعار له تأثيراته العالمية سلبا وإيجابا في الوقت نفسه فالارتفاع الكبير في سعر النفط يتسبب في أزمات بالنسبة للدول المستهلكة والمصنعة التي تستورد النفط ما ينتج عنه من ارتفاع في تكاليف المعيشة وكذا ارتفاع أسعار الكهرباء وكذلك في الصناعات التي تعتمد على الكهرباء المولدة من الوقود من جهة أخرى هذا الارتفاع يجعل من الدول الريعية المصدرة للنفط هي المستفيد و الرابح الأكبر في ظل هذه الأزمة لأنها تؤدي إلى زيادة مواردها من النقد الأجنبي، أما الانخفاض الحاد فيؤدي إلى تراجع الاستكشاف والإنتاج وينخفض الدخل ويؤثر بشكل كبير على اقتصاديات الدول الريعية التي تعتمد بشكل رئيسي على المحروقات.

2. السوق النفطية وتقلبات أسعار النفط

قبل التطرق إلى السوق النفطية يجدر بنا أولا التطرق لسعر النفط من حيث المفهوم والعوامل المتحكمة فيه لكي يسهل علينا فهم المعاملات التي تتم داخل السوق النفطية.

1.2 مفهوم سعر النفط والعوامل المؤثرة عليه: سعر النفط هو قيمة السلعة البترولية معبر عنها بالنقود أو بعبارة أخرى هو القيمة النقدية لبرميل النفط الخام* المقاس بالدولار الأمريكي ويخضع هذا السعر لتقلبات مستمرة بسبب سوق النفط التي تتميز بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما يجعل سعر النفط غير مستقر يرتفع و ينخفض بسبب عدة عوامل الجدير بالذكر والمتعارف عليه أن هذا الارتفاع أو الانخفاض أو تغير السعر بصفة عامة يحكمه عوامل

²⁴هاجر بوجيت، نهلة بوزريية، تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الإستقرار المالي في الجزائر 2000 – 2017.مذكرة ماستر.(جامعة جيجل: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2019 - 2020).ص:25.

* النفط الخام: هو الحالة الأولية للنفط التي يتم فيها استخراجها من الآبار قبل تكريره و هو سائل طبيعي مكون من مزيج معقد من الهيدروكربونات العضوية وشوائب مثل الكبريت والماء .

رئيسية²⁵ لا تتغير وهذا ما أكد عليه جميع المحللين في مجال شؤون الطاقة والنفط وهي كالتالي:

- قانون العرض والطلب: يعتبر قانون العرض والطلب واحدًا من أهم العوامل التي تؤثر بشكل كبير للغاية على التغييرات التي تحدث في أسعار النفط ولكن مع العلم بأن العقود الآجلة للنفط تتحكم بشكل كبير في النفط وذلك بسبب العقد الذي يبرم بين البائع والمشتري، حيث يتسبب ارتفاع سعره في ارتفاع سعر العديد من السلع الأخرى على المستوى العالمي، أي أن انخفاض الطلب على السلعة مع زيادة العرض يؤدي إلى انخفاض سعرها والعكس صحيح.
- الاستقرار السياسي: تعتبر الاضطرابات السياسية أو استقرار وضع البلد السياسي من العوامل الهامة والمؤثرة بشكل كبير جدًا في حركة أسعار النفط والطاقة بشكل مباشر وتحديدًا ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط على وجه التحديد حيث يشهد الكثير من الصراعات على عكس دول أوروبا، ولعل السبب وراء هذا هو اشتغال منطقة الشرق الأوسط على عدد كبير جدًا من الدول التي تقوم بإنتاج النفط، ويعتبر عام 2008 م أكبر مثال على هذا فتجد في حرب العراق وحرب أفغانستان آنذاك تغير سعر برميل النفط وأصبح 128 دولار أمريكي وكان السبب الرئيسي هو رهبة المستهلكين لهذه السلعة²⁶.
- تأثير سعر الفائدة*: يأتي تأثير سعر الفائدة في المرتبة الثانية من العوامل التي تؤثر على أسعار النفط في السوق العالمي مع العلم أن هناك آراء كثيرة متضاربة تقيد وجود ارتباط بين التغييرات التي تحدث في سعر النفط وكذلك سعر الفائدة، ولكن على الرغم من أن هذا التأثير في بعض الأحيان لا يكون قويًا، إلا أنه مع دقة التحليل يتضح أنه يوجد ارتباطًا عكسيًا، في كل مرة تنخفض فيها أسعار فائدة سلعة النفط في السوق العالمي حيث يساهم هذا في تحفيز المستهلكين على القيام بعملية الاقتراض حتى ينتج عنها زيادة الطلب على النفط وبالتالي يرتفع سعره ويزداد²⁷.

²⁵ محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم الاقتصادية. (جامعة عنابة الجزائر، 1983). ص. 194.

²⁶ نفس المرجع، ص: 195 .

* سعر الفائدة وعلاقته بسعر النفط: عندما تخفض البنوك المركزية معدلات الفائدة يقوم المستثمرون بسحب أموالهم وبالتالي تتحفز الإقتصادات العالمية و تصعد أسعار النفط و العكس بالعكس.

²⁷ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية. (مصرالدار الجامعية، 2015). ص. 156 .

- تأثير منظمة أوبك OPEC: إنّ منظمة أوبك OPEC هي واحدة من المنظمات العالمية حيث تعتبر اتحاد يشتمل على عدد 13 دولة في العالم كاملاً ولكن ليس أي دولة يمكن أن تنضم له حيث يعتمد فقط على الدول التي تقوم بتصدير النفط، ولعل هذا الأمر الذي جعلها تتحكم في سعر النفط بشكل رئيسي وأساسي فتجدها متحكمة في نسبة تجاوزت 80% من سوق النفط على مستوى العالم لمعرفة مدى قوة تأثير هذه المنظمة على الساحة الدولية للطاقة يكفي أن نعلم أنها تسيطر على أكثر من ثلاثة أرباع الاحتياطات العالمية للنفط وأكثر من نصف الاحتياطات العالمية للغاز أما من حيث الإنتاج العالمي للنفط فهي تسيطر على ما يقارب 45% من الإنتاج العالمي للنفط و ما يقارب 19% من الإنتاج العالمي للغاز²⁸.

- تأثير الكوارث الطبيعية: تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول في العالم استهلاكاً للنفط حيث تستخدم تقريباً 20% من إنتاج النفط بشكل عام، ويعتبر هذا الأمر من ضمن العوامل التي تؤثر على تغيير السعر بسبب حدوث أي كارثة طبيعية أو إنسانية بها، على سبيل المثال نجد في عام 2014 أن الإعصار الشهير الذي ضرب كاترينا أميركا قد أثر بشكل ملحوظ في تغيير أسعار النفط حيث ارتفع حينها بمقدار 13 دولار أمريكي للبرميل الواحد²⁹.

2.2. تقسيمات السوق النفطية

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذا السوق قانون العرض والطلب* بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق، هناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية³⁰.

²⁸ عبد القادر مطالس، أثر التغيرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة، (الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2017). ص. 46.
²⁹ ماجن محمد محفوظ، "الصدمات النفطية الأسباب الانعكاسات و سبل العلاج". في مجلة المعيار العدد خاص (2017)، (23 ديسمبر 2017). ص. 4-5.

* قانون العرض والطلب: وهو عامل رئيسي فكلما زاد حجم الإمدادات التي تضح في الأسواق انخفض سعر برميل النفط و العكس صحيح .

³⁰ قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير. (جامعة شلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008 - 2009). ص. 45 .

السوق النفطية لا تعرف الاستقرار لأن سلوكها يخضع لمصالح منظمات و شركات الدول المستهلكة و المنتجة للنفط، كما أنها تشهد أزمات متتالية نتيجة تشابك العوامل المؤثرة عليها وتضارب المصالح بين الطرف المنتج والمستهلك وتشتمل الأسواق النفطية³¹ على نوعين:

- سوق المبادلات الفورية: يختص بالمبادلات المادية ذات التسليم الفوري، أصبح هذا السوق مركزاً لعمليات التسليم المادي ولتحديد الأسعار منذ 1970، نجد أهم المتعاملين فيه الشركات المنتجة خاصة أو عمومية من جانب البائع، والمكررين المصنفين والمستهلكين من جانب المشتري والمفاوضين أو التجار من الجانبين.

- سوق المبادلات الآجلة: بدأت في الظهور مع بداية الثمانينات تعني شراء عقود بترولية مستقبلية يختص بالتعاملات المادية ذات التسليم الآجل، حيث يتم فيها تبادل كميات النفط في تواريخ لاحقة وبسعر محدد مسبقاً، يلجأ البائعون في هذا السوق لضمان تصريف منتجاتهم المستقبلية في حين يستغله المشترون لضمان التموين بسعر معروف مسبقاً، ما يعيب هذا النوع من الأسواق هو قلة المرونة، بحيث لا يستطيع أي طرف الانسحاب من الاتفاق إلا بضمان شخص يعوضه³².

3.2. الفاعلون في السوق النفطية

- من ناحية الدول المنتجة:

منظمة الأوبك: وهي منظمة حكومية دولية تأسست في 10 سبتمبر 1960³³ من قبل الأعضاء الخمسة الأوائل: إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا ومقرها الرئيسي في فيينا في النمسا منذ عام 1965 مكونة من 13 دولة هي: "الجزائر، أنغولا، والكونغو، والكويت، وليبيا، ونيجيريا، والمملكة العربية السعودية، وغينيا الاستوائية، والجابون، وإيران، والعراق، والإمارات العربية المتحدة، وفنزويلا".

³¹نعيمه حمادي، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 – 2008. مذكرة لنيل شهادة الماجستير. (جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2008/2009). ص: 57.

³²عبد القادر مطالب، مرجع سابق، ص: 76.

³³حازم الببلاوي، النظام الإقتصادي الدولي المعاصر، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، 1990). ص: 83.

لقد عرفت سنوات الخمسينيات أزمة حقيقية بين الدول المنتجة للبتترول خاصة العربية منها والشركات الاحتكارية بحيث أن محور الخلاف تعلق أساسا حول مطالبة الدول المنتجة للبتترول بتحسين مداخلها من العوائد البترولية غير أن الشركات البترولية لم تعطي أهمية بذلك وبقيت مصممة على استغلال الموارد البترولية لهذه الدول أسس الموردون الأساسيين سوق البترول العالمية وهم فنزويلا، العراق، إيران، الكويت، العربية السعودية منظمه البلدان المصدرة للبتترول ويعود السبب الرئيسي لإنشاء هذه المنظمة إلى التخطيط الذي قامت به الشركات البترولية في الأسعار المعلنة للبتترول دون استشاره حكومات الدول المنتجة في سنة 1959 وهذا ما أنتج خسائر كبيرة في إيرادات الدول المنتجة والتي بلغت 15% حيث أن هذه النقطة كانت نقطة تحول كبرى في تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية، لقد عمل ظهور الأوبك على تآكل احتكار القلة الذي كانت تمارسه شركات النفط العالمية الكبرى و خفض أرباحها وتعاضمت عوائد الدول النفطية.

الجدول رقم(1-1): جدول يبين إنتاج دول منظمة أوبك من النفط 2023

الوحدة: مليون

الدولة	السعودية	العراق	ايران	الإمارات العربية المتحدة	الكويت	فنزويلا	نيجيريا
إنتاج النفط برميل/ي	10.644	4.471	3.293	3.467	2.826	704	1.316
الدولة	انغولا	الجزائر	ليبيا	جمهورية الكونغو	غينيا الاستوائية	الغابون	
إنتاج النفط برميل/يوميا	1.165	1.211	1.166	276	118	175	

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير الأوبك 2023

ومن أهداف المنظمة تحقيق السادة الوطنية على اقتصاديات البترول بدول الأعضاء، تتسق وتوحيد السياسة البترولية وتحديد أفضل السبل لحماية مصالح الأعضاء سواء في صوره

³⁴كمال محمد القيسي، النفط و الهيمنة: القوة و التحكم، (عمان، دار آمنة، 2015). ص:105.

مفردة أو جماعية و كذا تحديد الطرق والأساليب اللازمة لضمان استقرار الأسعار في أسواق البترول الدولية وتحقيق عائد علي استثمارات العاملين في صناعة البترول³⁵.

- من ناحية الدول المنتجة خارج أوبك:

بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول في أوائل سنة 1988، أحست الدول المصدرة للبترول غير الأعضاء في أوبك خطورة الوضع مبادرة مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء في أوبك لاجتماع في القاهرة غير أن الدول الأخرى فضلت لندن موقع متوسط حيث عقد الاجتماع يوم 8 مارس 1988³⁶ بمشاركة كل من مصر، المكسيك، أنغولا، ماليزيا، والصين كما شاركت كولومبيا مترددة وهكذا أكدت المجموعة في اجتماع لندن أنها لا تستطيع الوقوف موقف المتفرج من السوق العالمية للبترول وأن حماية مصالحها الفردية و المشتركة تتطلب أخذ مواقف ايجابية بالتنسيق مع أوبك ومحاولة ضم أكبر عدد ممكن من المصدري من غير الأعضاء إلى هذا التنظيم التلقائي غير الرسمي وأطلق عليه اسم الدول المستقلة المصدرة للبترول.

وقد تمت في هذا الاجتماع وضع اللبانات الأساسية إقامة مجموعة غير رسمية لا تحتاج إلى تمويل أو أمانه عامة بل يكفي أن يتم الاجتماع بصفة دوريه كل 6 شهور وان تستضيفه كل مرة دوله متطوعة³⁷.

- من ناحية الدول المستهلكة:

وكالة الطاقة الدولية IEA: هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية، وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن، والذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة، وقد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية، وإنشاء وكالة دولية للطاقة تهدف إلى الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول، ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للبترول، وقد

³⁵حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي.(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2006).ص: 288.

³⁶البرجاص خالد، الصراع الدولي على النفط العربي،(بيروت، بيسان للنشر، 2000).ص: 241.

³⁷نفس المرجع.ص. 289.

انضم عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة وهي (الولايات المتحدة، كندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، استراليا، نيوزلندا، السويد، الدانمرك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ، أيرلندا، سويسرا، إسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فنلندا، المجر، البرتغال والنرويج)، إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية وكالة الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة، قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء بإتباعها³⁸.

نذكر هذه المبادئ بإيجاز³⁹ :

✓ تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية؛

✓ السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية وتنمية المصادر البديلة للبترول من ناحية أخرى؛
✓ إحلال المصادر البديلة محل البترول في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك؛

✓ دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العملي لنتائجها؛
✓ تهيئة المناخ المشجع للاستثمار في تنمية مصادر الطاقة.

فمن خلال هذه الأهداف يتبين أن الهدف الأساسي والعام لوكالة الطاقة الدولية هو تقوية موقف المستهلكين للبترول، وكذلك تشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول، تستطيع من خلاله التأثير على السوق البترولية في مراحل انخفاض الإنتاج وقلّة العرض البترولي.

الشركات البترولية العالمية: سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية اصطلاح على تسميتها تاريخيا بالشقيقات السبع⁴⁰، وهي مملوكة أساسا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا وهولندا، هذه الشركات كانت ولوقت متأخر تسيطر على حوالي 80 في المائة من الإنتاج البترولي العالمي خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة

³⁸نعيمية حمادي، مرجع سبق ذكره 59.

³⁹حسين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص. 297.

⁴⁰محمد ماضي، كمال ديب، اقتصاديات الطاقات الناضبة والمتجددة، (الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2017)، ص: 141.

الاشتراكية، كما أنها تملك 70 في المائة من صناعة التكرير* العالمية وهي تعمل بشكل مباشر أو عن طريق شركات مملوكة لها في الصناعة بالإضافة لذلك، فإنها تمتلك أكثر من 50 في المائة من ناقلات البترول.

تتواجد في الولايات المتحدة إدارة خمسة من هذه الشركات على الأقل، وتقوم هذه الأخيرة برسم السياسات العامة لها حيث أن حملة معظم أسهمها مواطنون ومؤسسات أمريكية أكبر هذه الشركات هياكسون، غولف، تكساكو، موبيل أويل وخامس الشركات الأمريكية تسمى تشيفرون بالإضافة إلى الشركتين الهولندية شل والبريطانية بريتيشبيتروليوم.

3. تاريخ الأزمات النفطية

شهد العالم عبر محطات تاريخية أزمات نفطية متعاقبة ساهمت بشكل أو بآخر بإحداث اختلالات في موازين الدول و التأثير على سياسيات و اقتصاديات الدول و الكثير من التوترات في العلاقات الدولية، نورد باختصار أهم الأزمات النفطية المتعاقبة:

1.3. أزمة النفط اكتوبر 1973 - مارس 1974: تعتبر الأزمة النفطية الأولى⁴¹ وكان ذلك نتيجة منطقية لمجموعة من الأسباب.

- الأسباب السياسية: عندما قرر الزعماء العرب حظر تصدير النفط إلى الولايات المتحدة والدول الداعمة لإسرائيل في 17 أكتوبر 1973، بهدف بلورة سياسة عربية موحدة إزاء القضايا القومية المشتركة الكبرى، واستخدام ورقة النفط للضغط على المجتمع الدولي لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، حيث أقرت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) زيادة حادة في سعر النفط وصلت 70% وتخفيض الإنتاج ولم يرفع الحظر الأبعد أسابيع من تقدم المحادثات و فض الاشتباك بين مصر وإسرائيل في 17 مارس 1974 حيث انتقل سعر برميل النفط من 2.32 دولار إلى 11 دولار .

* التكرير: هو عملية كيميائية تجرى بهدف فصل الزيت الخام إلى مكوناته وجزئياته الأصلية عن طريق التقطير بالتجزئة وإعادة ترتيبها لتكون مجموعات تختلف عن الموجودة في الزيت الخام، أي تصنيعها إلى منتجات نهائية صالحة للاستخدام مثل البنزين والديزل والجازولين والوقود الطائر.

⁴¹ليلية ضالع، بلعزوز بن علي، "أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر"، في (مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية) المجلد (28)، العدد (1)، ص: 194 .

بالإضافة إلى قاعدة مناصفة الأرباح ورغبة الدول النفطية في زيادة أرباحها قاعدة مناصفة الأرباح (50% للدولة صاحبة الأرض و50% للشركات المستغلة) عمدت الشركات الاحتكارية على تخفيض الأسعار في المناطق البترولية غير الأميركية إلى مستويات متدنية وهذا لتخفيف الأعباء التي تلتزم بدفعها إلى الدولة صاحبة الأرض وحصولها على الأرباح في المراحل الصناعية اللاحقة .

2.3. الأزمة النفطية الثانية 1979-1981: إن الأزمة النفطية الثانية⁴² كانت نتيجة أسباب و تحولات سياسية واقتصادية هذه الأخيرة انعكست مباشرة على الأسعار فيما أثرت الأسباب السياسية على الكميات المعروضة والمطلوبة من النفط .

- الأسباب السياسية: مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980 انخفض إنتاج البترول العراقي بمقدار 2.7 مليون برميل يوميا وإنتاج إيران بمقدار 600 ألف برميل يوميا فتعززت الأسعار في تصاعدها حتى ارتفعت إلى 32 دولار سعر البرميل⁴³ .

3.3. أزمة النفطية المعاكسة 1986: يوصف عام 1986 بأنه الأسود بتروليا حيث تدهورت أسعار البترول إلى ما يقارب 13 دولار للبرميل الواحد ويمكن إجمالي أسباب هذه الأزمة في ما يلي⁴⁴ :

- الأسباب الاقتصادية: من أهمها برامج ترشيد استهلاك الطاقة عند ارتفاع أسعار البترول في 1973 – 1974 وضعت الدول الصناعية برامج صارمة تنفيذا لأهداف الوكالة الدولية للطاقة فيما يتعلق بـ:

- ✓ ترشيد استهلاك الطاقة؛
- ✓ الحد من استيراد البترول؛
- ✓ تشجيع مصادر الطاقة البديلة؛

⁴² محمد ماضي، كمال ديب، مرجع سبق ذكره. ص: 149.

⁴³ محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص: 230 .

⁴⁴ وهيبة مدشن، أثر تغيرات أسعار البترول على الإقتصاد العربي خلال الفترة 1973 — 2003. مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2005. 2006). ص: 76 .

✓ الاعتماد على بدائل النفط حيث لم تكثف الدول الصناعية بتنفيذ برنامجها الطموح لترشيد الاستهلاك بل وضعت برنامجا آخر و هو العمل على تطوير مصادر الطاقة البديلة للبترو؛

✓ تكوين مخزون استراتيجي ضخم من البترول حيث اهتمت الدول الصناعية ببناء مخزون استراتيجي ضخم من البترول و طرحه من وقت لآخر في السوق بما يفوق احتياجات الطلب ضمن سياسة مشتركة هادفة إلى السيطرة على السوق البترولية؛

✓ توسيع الإنتاج في الدول خارج الأوبك منذ أزمة النفط 1973 - 1974 جرى التخطيط لتنفيذ سياسة جادة للتوسع في إنتاج البترول في المناطق خارج دول منظمة أوبك مثل بحر الشمال، ألاسكا، المكسيك، الهند، الصين وغيرها.

- الأسباب السياسية : محاولة السعودية استعادة زعامتها للدول المصدرة : من أهم الاستراتيجيات التي طبقتها Opec في بداية الثمانينات للمحافظة على الأسعار بما يتناسب مع احتياجاتها هي إستراتيجية نظام الحصص وبذلك استمرت السعودية بالوفاء بالتزاماتها تجاه منظمة أوبك حتى عام 1985 وقد أدى ذلك إلى خفض حصتها في السوق الدولية و بالتالي انخفضت عوائد صادراتها من البترول، وجاءت النتائج عكسية بتوسع دول أخرى في حصتها من السوق مثل نيجيريا التي قامت بخفض سعر نفطه بمقدار 5.5 دولار للبرميل الواحد و تجاوزت حصتها داخل المنظمة بـ: 400 برميل يومي من اجل تسوية التزاماتها المالية تجاه الدول الدائنة وكذلك كل من إيران و العراق قاما برفع إنتاجهما اليومي من اجل تمويل حربيهما⁴⁵، حيث قررت القيام بمشاركة الدول العربية الخليجية باسترداد حقها من السوق العالمية بدلا من التنازل عنه للدول المنتجة الأخرى، وبدأت المملكة في تنفيذ سياستها التي أطلق عليها حرب الأسعار والمطالبة بنصيب عادل في سوق النفط العالمي.

4.3. أزمة 1986 - 1989⁴⁶ : بعد الانخفاض الحاد لأسعار النفط لسنة 1986 عرفت الأسعار عدة تذبذبات صعودا و هبوطا فقد بلغت 17.7 دولار للبرميل في عام 1987 ثم تراجعت في سنة في عام 1988 لتصبح سعر البرميل 14.2 دولار للبرميل ثم ارتفع إلى 19.3 دولار سنة 1989.

⁴⁵محمد ماضي، كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص. 154.

⁴⁶داود سعد الله، سياسات الطاقة المتجددة في ظل إشكاليات أسواق النفط، (الجزائر، دار هومة، 2017) ص: 33 .

في بداية التسعينات تعرضت السوق البترولية العالمية إلى أزمة أخرى حيث ارتفعت الأسعار مرة أخرى في حرب الخليج و بلغ متوسط سعر البرميل 22.3 دولار سنة 1990 ثم ارتفعت الأسعار في الأشهر الأولى للحرب لتبلغ سقف 40 دولار للبرميل إلا أن هذا الارتفاع لم يدم طويلا حيث بدأت في الانخفاض سنة 1991 ويرجع ذلك لعدة أسباب:

التباطؤ في نمو الطلب على النفط نتيجة الركود الذي يعانیه الاقتصاد العالمي، واستمرار الاحتفاظ بمخزون بترولي كبير في الدول الصناعية بالإضافة إلى عدم تقييد دول الأوبك بالحصص المخصصة لها من الإنتاج واستمرت مرحلة الهبوط و التآكل مرة أخرى وشكل نظام " النفط مقابل الغذاء" الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1995 نقطة بارزة في العقوبات الدولية المفروضة على العراق و إفراز خطير للحرب، و في نهاية التسعينات سنة 1998 انهارت أسعار النفط الخام حيث وصلت إلى ما يقل عن 13 دولار للبرميل الواحد ويعود ذلك إلى⁴⁷:

- الأزمة الاقتصادية في روسيا مطلع سنة 1997 مما اجبرها على رفع إنتاجها من النفط لزيادة مداخلها من العملة الصعبة؛

- الإعلان عن بدأ تصدير النفط العراقي؛

- تجاوز أعضاء منظمة أوبك لحصصهم اليومية من النفط ليصل إلى حدود 27 مليون برميل يوميا بعد اجتماعهم في جاكرتا في نوفمبر 1997 للوقوف إلى جانب دول جنوب شرق آسيا لمساعدتهم للخروج من الأزمة المالية التي مست اقتصادياتها .

5.3. تطور أسعار النفط منذ سنة 2000: سجلت أسعار النفط الخام ارتفاعا قويا عام 2000⁴⁸ و ذلك يعود للأسباب التالية:

- التوترات الأمريكية الفنزويلية: التي بدأت بعد الحظر العراقي المؤقت لصادرات النفط و محاولات إسقاط الرئيس الفنزويلي المنتخب هوجو تشافيز من خلال التنسيق مع حلفائها في فنزويلا لتعطيل العمل في قطاع النفط؛

- الملف النووي الإيراني: بحيث أصبحت هذه التوترات العامل الرئيس في التأثير على أسعار النفط بسبب وضع إيران كونها منتج و مصدر للنفط و الغاز و كدولة تملك احتياطات هائلة؛

⁴⁷ محمد ماضي، كمال ديب، مرجع سبق ذكره، ص. 156.

⁴⁸ دليلة ضالع، مرجع سبق ذكره، ص. 197.

- التغير في الإستراتيجية النفطية الأمريكية: الشركات النفطية تملك قسما مهما من احتياطات الدول التي أبرمت معها عقودا للتنقيب و الاستكشاف وتقاسم الإنتاج مما حقق مكاسب كبيرة لهاته الشركات وبالتالي كنت الوم أ من الاستفادة من ارتفاع أسعار النفط وخاصة بعد ما أصبح القطاع النفطي العراقي مفتوحا أمامها؛
- إجراءات أوبك لرفع الأسعار: حيث بدأت في تطبيق آلية لضبط أسعار البترول وأعلنت في جانفي 2001 الالتزام بزيادة الإنتاج بواقع 500 ألف برميل يوميا.
- تغيير السعودية لموقفها: بعد تجاوز عجز ميزانيتها العامة نحو 12 مليار دولار سنة 1998 حيث ساهمت سياستها في سوق النفط على رفع الأسعار في عامي 1999 و 2000 .
- التحسن في النمو الاقتصادي العالمي: حيث بلغ عام 2005 نسبة 4.8% و 4.9% عام 2009 مما ترتب عنه ارتفاع الطلب على النفط وبالتالي زيادة الأسعار.
- 6.3. الأزمة النفطية لسنة 2008**: حيث انهارت أسعار النفط في سبتمبر 2008 حتى وصل سعر البرميل إلى 36 دولار بعد أن كان في بداية 2008 يقدر بـ 147 دولار للبرميل والسبب في ذلك يعود إلى آثار الأزمة المالية أو أزمة العقارات في الوم أ بحيث انعكست بشكل واضح على الطلب العالمي للنفط ومن ثم تم تسجيل انخفاض كبير في أسعار النفط⁴⁹.
- 7.3. الأزمة النفطية لسنة 2014**: هناك عدة أسباب أدت إلى حدوث الأزمة النفطية لسنة 2014 نلخصها فيما يلي :

- زيادة العرض: فقد ارتفع الإنتاج الأميركي بمقدار الضعف تقريبا خلال 6 سنوات الماضية. وفي الوقت الذي كانت فيه السعودية و نيجيريا و الجزائر تتنافس على أسواق الولايات المتحدة، تحول التنافس إلى الأسواق الآسيوية واضطر المنتجون لخفض أسعار النفط في وقت ازداد فيه إنتاج كندا و العراق و روسيا حيث أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام مما خلف تخمة في المعروض العالمي بالإضافة إلى المخزون الاستراتيجي و كذا احتدام المنافسة في أسواق النفط العالمية ورفع سقف المخزون النفطي لدى الدول الكبرى المستهلكة للنفط وفي ظل شركات النفط العملاقة

⁴⁹ منصف شرفي، "تداعيات انهيار أسعار النفطية 2014 على الإقتصاد العالمي والتدابير الضرورية لمواجهتها في الجزائر"، في مجلة الحقيقة، مجلد (17)، العدد (47)، (04 دسمبر 2018)، ص: 271 .

(الشقيقات السبع) في التحكم في أسعار النفط بما ينسجم مع مصالحهم ومصالح الدول المنتمين لها⁵⁰.

- سياسات أوبك: في هذه الظروف ترفض أوبك خفض الإنتاج أو التدخل لإعادة التوازن للسوق الذي يعاني من فائض في المعروض النفطي، وقد انخفض سعر نفط سلة أوبك بنحو 50% منذ أن رفضت في اجتماع في فيينا أواخر 2014 خفض إنتاجها وطالما مثلت السعودية تاريخياً دور "المنتج المرن" الذي يستطيع زيادة أو خفض الإنتاج، لكنها ودولاً أخرى تتمسك حالياً بالدفاع عن حصتها في السوق⁵¹.

- هبوط الطلب: يعود انخفاض الطلب العالمي على النفط بالأساس إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خاصة الدول الصاعدة و في مقدمتها الصين ثاني أكبر اقتصاد مستهلك للطاقة في العالم، حيث سجل معدل نمو ب: 6.9% نهاية 2015 وهو اضعف معدل له منذ الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى انخفاض طلب عدد من دول التي تشهد صراعات عسكرية منذ 2011 مع بداية ما يعرف بالربيع العربي و هو ذو وجهين يكون أن بعض الدول مصدرة أكثر من مستهلكة .

أيضاً أن اقتصاديات أوروبا والدول النامية يشوبها الضعف، يضاف إلى ذلك أن السيارات أصبحت أكثر قدرة على توفير الطاقة وهكذا فإن نمو الطلب في تناقص بسبب ما يسمى الاقتصاد الرقمي الذي أدخل على التكنولوجيا تغييرات هيكلية⁵².

- ارتفاع سعر صرف الدولار: ويعتبر ارتفاع سعر الدولار أيضاً من أسباب ضعف الطلب على النفط، بحكم العلاقة العكسية الموجودة بين قيمة الدولار و أسعار النفط الخام ذلك أن برميل النفط مقوم بالدولار مما يجعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى وبالتالي ساهم في الانخفاض التدريجي لأسعار النفط.

⁵⁰ ممدوح سلامة، "أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام فائض الإنتاج أم السياسة الدولية" في: (25 أبريل 2024) - <https://bookstore.dohainstitute.org/p>

⁵¹ عثمان بوديسة، نفس المرجع. ص: 12.

⁵² خالد بن راشد خاطر، "تحديات انهيار أسعار النفط واردة أفعال السياسات في دول مجلس التعاون" في: (25 أبريل 2024) <https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art527.aspx>

- الاعتبارات الجيوسياسية⁵³: لعبت الاعتبارات غير الاقتصادية أو الجيوسياسية دورا كبيرا في انهيار الأسعار سنة 2014، حيث أن المملكة العربية السعودية خفضت أسعار النفط الخفيف المصدر إلى السوق الآسيوية خلال 3 أشهر متتالية، كما باعت النفط بأسعار متدنية في التجزئة والمزادات العلنية في الأسواق الآسيوية "مؤشر دبي وعمان" كما خفضت أسعار النفط الثقيل الذي يتم تصديره إلى أمريكا الشمالية ليصبح أقل من "مؤشر أرجوس" بنسبة 10% عللت المملكة هذه الإستراتيجية بمحاولتها المحافظة على زبائنها أو كسب زبائن جدد، كما رفضت تخفيض الإنتاج و يرى Friedman Thomas في مقال منشور له بجريدة نيويورك تايمز في 2014/10/14 إلى أن هناك تحالف أمريكي سعودي ضد كل من إيران وروسيا، وأنه في حال نجاح هذا التحالف فإن ميزانية كل من موسكو وطهران لن تستطيع تغطية مصاريفها وبالتالي انهيار الاقتصاد من جانب آخر، تحاول مجموعة من الدول بقيادة ال.و.م. فرض حصار مالي على بعض الدول التي تعاني اضطرابات ونزاعات أمنية عارمة، أضحت هناك فوضى في سوق البترول نتيجة لهذه الاضطرابات والنزاعات، ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية أصبحت هناك قنوات بيع غير رسمية سوق موازي وبأسعار منخفضة كما هو الحال في ليبيا، سوريا، العراق، الذي يكون قد تمكن من إيجاد قنوات لتصريف النفط العراقي الذي يسيطر عليه، وهو ما صرحت به Hybaskova Jana سفيرة الاتحاد الأوروبي في العراق أمام البرلمان الأوروبي بأن هناك دول أوروبية للأسف تشتري النفط من داعش، السفيرة رفضت تقديم أسماء ولكن الأمر ليس كما يبدو عليه، بمعنى أن الشراء لا يكون مباشرة من المصدر.

⁵³عثمان بوديسة،مرجع سبق ذكره.ص.15 .

المطلب الثاني: انعكاسات الأزمات النفطية على الدول المصدرة للنفط

أولاً: نتائج الأزمات النفطية على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط⁵⁴:

- انخفاض سعر العملات الوطنية للدول المصدرة للنفط كما حدث في روسيا عام 2014؛
- يؤدي انخفاض أسعار البترول لنقص كبير في الإيرادات الحكومية للدول المصدرة للنفط؛
- ازدياد معدلات الركود الاقتصادي؛
- إن تراجع أسعار النفط واستمراره لوقت طويل يخلق آثاراً كراهية بدون شك على الدول المصدرة للنفط سواء تلك التابعة للأوبك أو خارج الأوبك ولكن ذلك يكون بدرجات متفاوتة بين هذه الدول و ذلك حسب اعتماد اقتصاديات هذه الدول على النفط، فمعظمها يعتمد على النفط بشدة فهو يمثل أكثر من ثلثي إيرادات ميزانيتها وعائدات صادراتها؛

⁵⁴ عماد غزالي، أنيس هزلة، "الأزمة النفطية 2014-2017 الأسباب الآثار الاقتصادية واستراتيجيات المواجهة". في مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد (06)، (31 مارس 2019). ص. 164 .

- تصاعد مستمر في الإنفاق الحكومي مما يزيد من احتمال تقلص فوائضها بنسبة كبيرة و احتمال تسجيل ميزانياتها عجزا أكبر أي تراجع مراكزها المالية العامة و تدهور أوضاع موازين معاملاتها التجارية بسبب التصاعد المستمر في الإنفاق الحكومي الذي زاد من احتمالية تسجيل عجز كبير بميزانياتها و بالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي؛
- بسبب ضغوط كبيرة على عملات هذه الدول التي تتراجع بتراجع أسعار النفط" أزمة عملة" خصوصا تلك الدول التي لديها احتياطات غير كافية في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملاتها، فمعظم الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا و خارج مجلس التعاون الخليجي استنفد أصولها المالية السائلة في السنوات الثلاث 2015, 2016, 2017 و في المقابل نجد في منطقة القوقاز و آسيا الوسطى ما يعادل 15 سنة على الأقل من المدخرات المالية المتاحة بينما تنقسم دول مجلس التعاون الخليجي إلى فئتين فئة ذات الاحتياطات الوقائية الكبيرة نسبيا(الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة) أكثر من 20 سنة متبقية و فئة البلدان ذات الاحتياطات الوقائية الأصغر نسبيا (البحرين، عمان، المملكة العربية السعودية أقل من 05 سنوات)؛⁵⁵
- انخفاض قيمة العوائد المالية النفطية مما يجبر حكومات هذه الدول على إتباع سياسات انكماشية من خلال الضغط على النفقات العامة و كذا التقليل من العمليات الاستيرادية؛
- تراجع معدلات النمو الاقتصادي لاعتماد معظم الدول النامية على قطاع المحروقات في تكوين الناتج تسجيل عجز في الموازين الخارجية و تراجع التبادل الخارجي؛
- قيام الدول التي لديها فوائض مالية بسحب أموالها المودعة أو المستثمرة في بنوك الدول المتقدمة و الدول التي ليست لها فوائض مالية تقوم باللجوء إلى الاقتراض مما يرفع من حجم مديونيتها الخارجية و يزيد من أعباء خدمة الدين؛
- الإيجابيات: تخفيض حجم الصادرات النفطية و بالتالي تمديد عمر النفط لمصلحة الأجيال المستقبلية⁵⁶؛
- العمل على تطوير مصادر جديدة لخلق الثروة و من أهمها تنمية قطاع الصناعة و الزراعة و من ثم تنويع الصادرات خارج المحروقات.

ثانيا: نتائج الأزمات النفطية على سياسات الدول المصدرة للنفط

⁵⁵ نفس المرجع، ص165.

⁵⁶دليلة ضالع، مرجع سبق ذكره. ص:199.

- من آثار تراجع أسعار النفط في الدول المنتجة على القطاع الخاص والعائلي هو:
- تراجع أسعار الأصول سواء المالية منها أو الحقيقية و التي تمثل فقدان جوهري للثروات و نتيجة لذلك تراجع الإنفاق الاستهلاكي كأحد التأثيرات السلبية لتراجع مستويات الثروة؛
 - تراجع قدرة الحكومات على توفير مناصب شغل للمواطنين: يؤدي تناقص الإعتمادات المالية للبلدان المصدرة للنفط من جراء تراجع أسعار البترول تهديدا لقدرة حكوماتها في إيجاد الوظائف اللازمة لاستيعاب فائض الخريجين في سوق العمل، إذ إن الإنفاق على الأجور والرواتب و تكاليف الدعم تمثل الجانب الأكبر من الميزانية في هذه الدول .
 - مما يساهم بشكل كبير في رفع نسبة البطالة و الفقر و انخفاض القدرة الشرائية للمواطن بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية والتظاهرات المطالبة بتسوية الوضعية الاجتماعية و حالات عدم الرضا المتأتية عن توقف سياسات الرعاية الاجتماعية، مما يجعل من حكومات هذه الدول تضطر إلى تفعيل سياسات تقشفية وترشيد الإنفاق العام والابتعاد عن مظاهر الإنفاق الترفي و المظهري، تساعدنا في تفعيل مسار التنمية الشاملة و المستدامة و أي تكرار لسيناريوهات الأزمات النفطية يكلف النظام السياسي تهديدا صريحا بعزله فالخلل في إدارة الأزمة يعبر عن عدم وجود رؤية إستراتيجية لهذا النظام و يكشف عن ثغراته وبالتالي يبين مدى قصوره و المطالبة بتحقيقه من خلال الإضرابات و المظاهرات و ربما أعمال عنف تنادي بتسوية الوضعية الاجتماعية وأن أي قمع أو تصدي لهذه الاحتجاجات من قبل النظام يؤدي إلى نتائج لا يحمد عقباها كما وقع في أحداث ثورات الربيع العربي التي انتهت بسقوط الأنظمة الحاكمة و الكثير من التذبذبات ولاستقرار والاختلالات داخل النسيج المجتمعي لهاته الدول.

خاتمة الفصل

في نهاية هذا الفصل يمكننا القول أننا تمكنا من تقديم مدخل عام للاقتصاد والسياسة في الجزائر ثم انتقلنا إلى ماهية الأزمات بشكل العام والأزمات في السوق النفطية بشكل خاص حيث تمكنا من تسليط الضوء على العوامل والأسباب الرئيسية التي أدت إلى انهيار أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، وتعرض أهم انعكاساتها وأبعادها المختلفة على اقتصاديات الدول المصدرة. كما قمنا برصد وتحليل أداء بعض المؤشرات الاقتصادية في ظل هذه التغيرات للدول موضوع الدراسة وتتخلص نتائج هذا الفصل في أن الانخفاض الأخير في أسعار النفط يعود إلى عوامل اقتصادية وسياسية، وأن المؤشرات الاقتصادية للبلدان المصدرة للنفط ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط، مما يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والسياسي في هذه الدول.

الفصل الثاني:

الدراسة التحليلية للموضوع

تمهيد:

بعد تطرقنا في الجزء السابق من الدراسة للخلفية النظرية لمتغيرات الدراسة سنحاول في هذا الفصل مناقشة وتحليل تداعيات الأزمة النفطية 2014 على الاقتصاد والسياسة الداخلية على حد سواء في الجزائر طيلة فترة الدراسة (2014-2019) وكيفية الحد منها.

الجزائر كغيرها من الدول ذات الدخل الوحيد تعاني من نظرا ضعف في التحكم في صدمات أسعار على اقتصادها والذي بدوره ينعكس سلباً على شأنها الداخلي (السياسي- الاجتماعي)، لذلك أصبح لزاما عليها البحث عن بديل تمويل مستدام يسمح لها بالتصدي لهذه الأزمات وذلك من خلال تبنيها لإستراتيجية تساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي التي تحد من تبعيتها للنفط.

ومن أجل تحقيق هدف هذا الفصل قمنا باعتماد على مجموعة من التقارير والإحصائيات التي تم أستخرجها من عدة مواقع رسمية كالبنك الدولي وصندوق النقد العربي، الجريدة الرسمية كما قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين رئيسيين وهما كالآتي:

- **المبحث الأول:** انعكاسات الأزمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري؛
- **المبحث الثاني:** انعكاسات الأزمة النفطية 2014 على توجهات السياسة الداخلية في الجزائر.

المبحث الأول: انعكاسات الأزمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري

يهدف هذا المبحث إلى تقديم قراءة لقطاع النفط في الجزائر الذي يعد المحرك الرئيسي لعجلة الاقتصاد في الجزائر، ثم نقوم بتحليل عام لتطور لأسعار النفط وأثرها على الجزائر خلال الفترة (2014 - 2019) وذلك بقصد تكوين وتشكيل صورة أولية لمدى عمق تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد الوطني، حيث سيتم كل ما سبق ذكره من خلال قيامنا بتحليل نظري وصفي وتاريخي للعديد من إحصائيات المتحصل عليها من التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية.

المطلب الأول: قراءة لقطاع النفط في الجزائر

يشغل قطاع المحروقات مكانة مهمة فهو بمثابة الركيزة التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات هائلة من النفط و الغاز.

أولاً: نبذة عن قطاع النفط في الجزائر

1. اكتشاف النفط في الجزائر: 57

كانت بدايات البحث والتنقيب عن النفط في الجزائر تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين فأول محاولة كانت سنة 1880 في حوض شمال الوطن ونتج عنها اكتشاف مجموعة آبار لكنها لم تكن عميقة مثل بئر عين الزفت سنة 1895 ثم بئر تليوانيت في الجنوب الغربي لولاية غليزان عام 1915 ثم أكتشف أول بئر تجاري* بمنطقة واد قيريني سنة 1948 بالقرب من مدينة سور الغزلان.

أما عن التاريخ الفعلي للجزائر في إنتاج النفط كان في بداية الخمسينات عندما توسعت أعمال البحث والتنقيب لتشمل الصحراء الجزائرية، أدى ذلك لاكتشاف أول حقل ببرقة جنوب عين صالح عام 1954 ثم الحقل النفطي بحاسي سعود بمساحة قدرها 2500 كلم² وكان ذلك 1956 إلى جانب حاسي الرمل في نفس السنة بمساحة قدرها 2100 كلم² الذي يحتوي على مكثفات الغاز وفي سنة 1958 تم اكتشاف حقل زرزائتين في ولاية إليزي الذي بدأ في الإنتاج

⁵⁷ أنيسة بن رمضان، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي، (الجزائر دار هومة، 2014) ص: 210-211.

* البئر التجاري: هو البئر الذي تستخرج منه كمية النفط تكفي لتغطية تكاليف الحفر والتشغيل مع تحقيق ربح للشركة المستثمرة.

عام 1960 بعد ذلك أكتشف حقل أوهانيت في نفس السنة بمساحة قدرها 18000 كلم² ثم اكتشاف حوض STAH باليزي سنة 1961 ومن أبرز شركات التنقيب حينها نجد:

✓ الشركة الوطنية للبحث والتنقيب البترولي في الجزائر SNREPL بدأت العمل الجزائر في سنة 1946؛

✓ الشركة الفرنسية للبترول CREP حصلت على رخصة التنقيب في الجزائر سنة 1952، وبدأت سنة 1953 في الإنتاج والتصدير الذي تطور من 4 مليون طن سنة 1958 ليصل إلى 20.7 مليون طن سنة 1962 حيث تم أول شحن للنفط الخام بميناء بجاية الرابط بين حاسي مسعود وبجاية على متن ناقلة البترول من نوع ريقل في نوفمبر 1959.

2. تطور قطاع النفط في الجزائر:

سيتم في هذا العنصر تقديم وصف للتطور التاريخي الذي مرَّ به (إحتياطي-الإنتاج-الاستهلاك) النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980-2019.

الجدول رقم(1-2): تطور (احتياطي-الإنتاج-الاستهلاك) النفط في الجزائر 1980-2019

2019	2010	2000	1990	1980	
12.2	12.2	11.3	9.2	8.2	احتياطي النفط (مليار برميل)
1510	1689	1549	1373	1134	إنتاج النفط (ألف برميل/ي)
414	327	190	212	120	استهلاك النفط (ألف برميل/ي)

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير bp- 2019

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تطور مستمر وبشكل متصاعد في كل احتياطي النفط، إنتاجه و استهلاكه على مر 40 سنة وبقليل من التحليل نجد⁵⁸:

- احتياطي النفط*: يوجد في الجزائر احتياطات هامة من النفط مكنتها من احتلال المرتبة الثالثة إفريقيا، والمرتبة الخامسة عشر عالميا، ونجد أن معظم هذه الاحتياطات متواجدة في الجنوب الشرقي للبلاد وبالتحديد في حاسي مسعود التي تضم حوالي (70%) من إجمالي

⁵⁸ حسيبه شتونه، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على استخدام الطاقة في ظل تحقيق التنمية المستدامة-دراسة قياسية للدول المصدرة والمستوردة للنفط خلال الفترة 1980-2018، أطروحة دكتوراه، (جامعة الوادي: قسم العلوم الاقتصادية، 2023-2024) ص: 107-111.

*احتياطي النفط: كمية النفط القابلة للاستخراج الموجودة في حقل نفطي تحت سطح الأرض. يمكن تقسيم احتياطي النفط إلى عدة فئات بناءً على مستوى الثقة في تقديرات الكمية القابلة للاستخراج وظروف الاستخراج ونجد: الاحتياطي (المؤكد-المحتمل-الممكن).

الاحتياطي النفطي، حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-2) أن احتياطي النفط قد ارتفع من 8.2 مليار برميل سنة 1980 إلى 9.2 مليار برميل سنة 1990 وهذا يعود للطفرة التي عرفها سعر النفط سنة 1973 والتي ساهمت في تنشيط عمليات التنقيب والاستكشاف وهذا ما تكشفه تقارير الأوبك حيث أقرت على وجود 250 فرقة للقيام بمسح الزلزالي* للكشف عن النفط سنة 1982، أما في سنة 1987 فقد انخفضت عدد عمليات التنقيب وذلك انعكاساً لما سببته الأزمة العكسية للنفط عام 1986 وما سببته في تراجع كبير لسعر النفط حينها حيث بلغ حينها عدد فرق المسح الزلزالي 90 فرقة.

توصل احتياطي النفط المؤكد في الارتفاع حتى سنة 2010 أين تم تسجيل 12.2 مليار برميل ليعرف بعدها ثباتاً حتى نهاية سنة 2019 ويعزى هذا للعديد من التغيرات الداخلية والخارجية التي عرفتھا الدولة وأهمها التراجع الكبير في سعر النفط.

- إنتاج النفط: نلاحظ من خلال نفس الجدول السابق أن إنتاج النفط في الجزائر يعرف تصاعداً بوتيرة مستمرة من 1134 ألف برميل/ي سنة 1980 إلى 1689 ألف برميل/ 2010 حيث تجدر بنا الإشارة أن الزيادة في هذه الفترة راجع للأوضاع الجيوسياسية التي عرفتھا منطقة الخليج حينها والتي تطرق لها بقليل من التفصيل في الفصل الأول مما حتم على الدول الأعضاء رفع إنتاجها للنفط من أجل تغطية النقص التي تسببت فيه تلك الأوضاع.

أما بعد سنة 2019 نلاحظ أن هناك انخفاض نسبي في إنتاج النفط والتي وصل حينها إلى 1510 مليار برميل/ي وهذا راجع لعدت أسباب انهيار سعر النفط بسبب الأزمة السعرية التي شهدھا سوق النفط بالإضافة لتفشي فيروس كوفيد-19 حينها مما تسبب في توقف الكثير من الصناعات التي تتطلب الوقود الأحفوري.

- استهلاك النفط: أول ما يمكن أن نلاحظه من الجدول رقم (1-2) أن الجزائر تصدر النفط بنسبة أكبر مما تستهلكه وهذا راجع لأن اقتصاد الدولة يفتقر للتنويع و دعم القطاعات الأخرى، كما نلاحظ من خلال نفس الجدول الارتفاع مستمر في استهلاك النفط وهذا راجع لزيادة الطلب المحلي على الوقود الأحفوري بسبب النمو الديموغرافي التي عرفته الجزائر خاصة خلال الفترة 2000-2019 أين شهدت الدولة استقراراً داخلياً، بالإضافة لدعم الدولة للوقود بصفة دائمة، كما عرفت هذه الفترة رفع في أجور العمال مما أدى إلى تحسين المستوى المعيشي للمواطن وزيادة طلبه على المنتجات التي تستهلك الطاقة.

* المسح الزلزالي: هو تقنية جيولوجية تستخدم للكشف عن التراكيب الجيولوجية تحت سطح الأرض التي قد تحتوي على النفط والغاز.

ثانياً: انضمام الجزائر إلى منظمة الأوبك⁵⁹

أوبك هي منظمة تضم حالياً 13 دولة تتمثل في كل من السعودية، الكويت، إيران، الجزائر، العراق، الإمارات، فنزويلا، نيجيريا، أنغولا، ليبيا، غينيا الاستوائية، جمهورية الكونغو والغابون كما شهدت المنظمة انسحاب أعضاء مثل الإكوادور 1992-2020 وقطر 2019 ودولاً علقت عضويتها مثل إندونيسيا 2008-2016.

تأسست المنظمة عام 1960 في بغداد من طرف كل من السعودية، إيران، فنزويلا، العراق، الكويت يقع مقرها في فيينا تساهم فيما يعادل 40% من الإنتاج العالمي وتسيطر على حوالي 79% من احتياطات النفط المؤكدة، بمعدل إنتاج يومي يقدر بحوالي 25 مليون برميل والجدول الموالي يوضح تطور حصة الأوبك من إجمالي الناتج العالمي للنفط.

الجدول رقم(2-2): تطور حصة الأوبك من الإنتاج العالمي للنفط 1980-2019

السنوات	1980	1990	2000	2010	2019
حصة الأوبك من الإنتاج العالمي	44%	37%	42%	42%	44%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتماداً على تقارير الأوبك.

لقد تأخر الدخول الفعلي للجزائر في منظمة الأوبك إلى غاية 1969 بسبب البنود المجحفة التي فرضتها اتفاقيات إيفيان في قطاع الهيدروكربونات، وسنة 1968 دخل الجزائريون في معركة مع الشركة الفرنسية الوطنية حول شروط استغلال حقل نفط زارزائتين معتبرين أن نسب الإستغلال العالية للنفط تشكل هدراً للموارد الوطنية، لتتخذ الجزائر بعدها القرار التاريخي الذي غير تاريخ المنظمة والذي يتمثل في إعلان التأميم على صناعتها النفطية في 24 فيفري 1971.

يظهر الدور التاريخي للجزائر داخل منظمة الأوبك في عدة مواقف بارزة، فبعد الثورة التي قادها معمر القذافي، قدمت الجزائر دعماً تقنياً في جهود ليبيا لمراجعة أسعار النفط مع الشركات الأجنبية، وفي سبتمبر 1971، وافق المؤتمر الوزاري للأوبك على ما وصف بالطلب النوعي للجزائر، الذي اقترح منح الدول المضيفة حصصاً في الشركات النفطية الأجنبية الموجودة على أراضيها. كما برز موقف الجزائر في تهمين مكانة النفط خلال الحرب العربية

⁵⁹ محمد سني ورامي حميد، "الدور الجزائري في منظمة الأوبك والأوبك بلس لإعادة التوازن أسعار النفط 2016-2021"، في المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مجلد (09)، العدد (01)، (2022/06/06)، ص: 45-46.

الإسرائيلية في 10 أكتوبر 1973، نشطت الجزائر آنذاك، وإن كان ذلك خارج إطار الأوبك، في إطار منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، حيث لعبت دوراً قوياً في استخدام النفط كوسيلة للضغط على حلفاء إسرائيل من الدول الغربية. هذا الموقف أبرز قدرة الجزائر على تعبئة لوبي النفط العربي والمطالبة بإعادة صياغة العلاقة بين الشمال والجنوب وبين المنتجين والمستهلكين للنفط. وفي مارس 1974، استجابت الجزائر لنداء شيخ إمارة أبو ظبي وأرسلت 20 خبيراً من مهندسين وتقنيين من شركة سوناطراك الجزائرية لتعزيز القدرات الإنتاجية للدول النفطية.

بعد التراجع النسبي لموقف الجزائر داخل منظمة الأوبك وعموم الساحة الدولية بسبب تردي الأوضاع الداخلية في نهاية الثمانينات ومطلع التسعينات، عادت الجزائر مجدداً للدبلوماسية النفطية بعد انهيار أسعار النفط في عام 2008، هذا يؤكد صحة الفرضية التي تقول بأن الدول الريعية لا تتحرك إلا بعد تراجع مداخيلها الريعية خوفاً من تأثير ذلك على الاستقرار السياسي، قام وزير الطاقة الجزائري آنذاك بنشاط مكثف، بزيارة عواصم دول الأوبك لإعادة تنظيم الصفوف، كما زار موسكو للتنسيق من أجل رفع أسعار النفط، نظراً لأن روسيا تعد شريكاً مهماً للجزائر ومن أكبر منتجي النفط في العالم، عقدت قمة وهران في عام 2008 بالتزامن مع الأزمة المالية العالمية، مما نتج عنه ما يعرف بقرار وهران (Oran Decision) لتعديل الإنتاج النفطي على مستوى المنظمة بما يتماشى مع تأرجح أسعار النفط في ذلك الوقت.

المطلب الثاني: أثر الأزمة النفطية 2014 على المؤشرات الاقتصادية (2014-2019)

تميزت بداية الفترة الممتدة من (2014-2019) وبالخصوص مطلع جوان 2014 بهبوط حاد في أسعار النفط مما أدى إلى حدوث أزمة نفطية كان لها الأثر البالغ على الاقتصاد الجزائري وهذا ما سنناقشه في هذا العنصر.

أولاً: قراءة تحليلية لأسعار النفط خلال الفترة 2014-2019

1. تداعيات الأزمة النفطية 2014 على أسعار النفط

تعرضت أسعار النفط إلى سقوط كبير منتصف 2014 حيث وصل سعر برميل النفط إلى 96 دولار مقارنة بالسنة الماضية حيث سجل في 2013 قيمة 105 دولار للبرميل واستمر في الانخفاض حتى 50 دولار سنة 2015 مما أنبأ بأزمة حقيقية تلقي بضررها على الاقتصاد الوطني، يعود ذلك لعدة أسباب مهدت لحدوث هذه الأزمة من بينها تباطؤ الطلب على النفط

بالإضافة إلى تنامي المعروض النفطي و صعود أمريكا إلى مصاف الدول الكبرى المنتجة للنفط الصخري، بالإضافة إلى صعود سعر صرف الدولار الذي يجري به تسعير النفط إلى أعلى مستوياته فالعلاقة بين أسعار النفط و الدولار عكسية كذلك من بين الأسباب قد تكون ألعيب سياسية على قول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بأن ما حدث من تهاوي أسعار النفط هو حرب نفطية غربية خليجية تستهدف ضرب الاقتصاد الروسي الذي يحصل على ما نسبته 40 % من اقتصاده من الإيرادات النفطية، بالإضافة إلى سياسة السعودية في مسألة احتفاظها بحصتها السوقية ليستمر سعر برميل النفط في الهبوط المتواصل حتى سنة 2016 ليبلغ سعره 45 دولار للبرميل ويرجع السبب لتباطؤ نسبة النمو العالمي أو بالأخص الاقتصاد الصيني والذي يصنف ثاني اكبر مستهلك للنفط في العالم.

في بداية سنة 2018 شهدت أسعار النفط في انتعاشا حيث وصل سعر البرميل الواحد 71.3 دولار بعد عزم دول أوبك على تخفيض الإنتاج سنة 2016، ثم عاود الانخفاض أواخر سنة 2019 التي صادفت بؤادر الأزمة الصحية كوفيد- 19 وما انجر عنها من إجراءات زادت من تقادم و تردي الوضع الاقتصادي العالمي.

الجدول رقم(2-4): تطور سعر النفط الخام 2014-2019

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر النفط دولار للبرميل	96,25	50,79	45	54,1	71,3	64

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير الاقتصادية لبنك الجزائر.

2. أثر الأزمة النفطية 2014 على الجباية البترولية في الجزائر

كون الجزائر دولة ريعية فهي تعول كثيرا على مداخيل الجباية البترولية* التي تمثل أحد أهم الموارد التمويلية حيث يمكننا أن نلاحظ من خلال الجدول أدناه انخفاض في نسبة الجباية النفطية من الإيرادات العامة الجزائرية مسجلة 37.40 % سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 عندما

* الجباية البترولية: تشير إلى النظام المالي الذي تفرضه الدولة على الأنشطة المتعلقة بصناعة النفط والغاز هذا النظام يتضمن الضرائب والرسوم المختلفة التي يتم تطبيقها على الشركات العاملة في استكشاف، استخراج، إنتاج، وتصدير النفط والغاز الهدف منه هو تحقيق إيرادات للدولة من الموارد الطبيعية التي تمتلكها، وضمان استفادة الاقتصاد الوطني من الثروات البترولية.

سجلت نسبة 42% لتستمر في الانخفاض إلى غاية 2016 بنسبة 35.44% ومع بداية 2017 سجلت الجباية البترولية ارتفاعا طفيفا بنسبة 39.04% و نفس الشيء بالنسبة لسنتي 2018 و 2019 حيث كانت نسبة الجباية النفطية في حدود 41% من إجمالي الإيرادات العامة و يعزى ذلك إلى الانتعاش الخفيف في سعر برميل النفط الذي بدوره عاود الانخفاض نهاية 2019.

الجدول رقم(2-3): تطور إحصائيات الجباية النفطية 2014-2019

السنوات	الجبابة النفطية (مليار دينار)	نسبة الجباية النفطية من الإيرادات العامة (%)
2014	1577,73	37,40 %
2015	1722,94	36,77 %
2016	1682,55	35,44 %
2017	2200,12	39,04 %
2018	2776,21	41,34 %
2019	2714,46	41,71 %

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير على قوانين المالية والتقارير الاقتصادي الموحد للفترة 2014-2019.

ثانيا: أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2014-2019

لقد شهد الاقتصاد الجزائري مراحل عديدة ساهم في إيجادها العديد من الظروف والعوامل الداخلية والخارجية وكان النفط أهم هذه العوامل والمؤثرة فيه⁶⁰، سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق إلى أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية ونربطها بتقلبات أسعار النفط خلال فترة الدراسة.

1. الناتج المحلي الإجمالي*:

تحاول الجزائر جاهدة إلى تحسين مستوى اقتصادها، غير أن معدلات النمو الاقتصادي المسجلة من خلال البيانات الموضحة في الجدول أدناه تدل وبشكل واضح أن النمو الاقتصادي في الجزائر مرتبط بقطاع المحروقات، المرتبط هو الآخر بالظرف البترولي العالمي والذي لا

⁶⁰ عبد الكريم بن دخييس، " أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية المتتالية؟"، في مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (04)، العدد(02)، (2018/09/13)، ص:586.

* الناتج المحلي الإجمالي: هو مقياس اقتصادي يعبر عن القيمة الإجمالية لكل السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها داخل حدود بلد معين خلال فترة زمنية محددة، غالبًا ما تكون سنة واحدة. يستخدم الناتج المحلي الإجمالي لتقييم الأداء الاقتصادي للبلد، ولتقدير حجم الاقتصاد ومعدل النمو الاقتصادي.

تسيطر الجزائر على آلياته (عمليات البيع، تحديد الأسعار)، وبذلك يظل النمو تابعا للظروف والتقلبات السائدة على مستوى السوق العالمية،⁶¹ حيث نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي قد انخفض إلى 3.2% سنة 2016 متأثراً بتداعيات الأزمة النفطية التي وصل فيها سعر النفط في نفس السنة 45 دولار للبرميل مقارنة بـ 96.25 دولار للبرميل في سنة 2014 والتي كان فيها معدل النمو يقدر بـ 9.8% ومن هنا نستنتج الاقتصاد الوطني مزال بعيداً كل البعد عن تحقيق المستوى المطلوب، رغم جهود الدولة العميقة في رسم سياسات اقتصادية واستثمارية قوية إلا أنها تفتقد لنسيج إنتاجي قطاعي متنوع، وبالتالي فالنمو الاقتصادي في الجزائر ليس بالقوي والمستدام.

الجدول رقم(2-5): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2014-2019

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل النمو الاقتصادي %	3.8%	3.7%	3.2%	1.3%	1.2%	1%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

وبما أن الناتج المحلي الإجمالي هو مقياس اقتصادي يعبر عن القيمة الإجمالية لكل السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها داخل حدود بلد معين خلال فترة زمنية محددة ارتئينا أن نقدم نبذة عن أهم القطاعات التي تساهم في نمو الاقتصادي الجزائري من خارج قطاع المحروقات.

- مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي²:

يعتبر قطاع الفلاحة قطاعا رئيسيا في الجزائر و عمودا أساسيا في الاقتصاد الوطني بسبب مساهمته في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي، فهو يوظف حوالي 2.6 مليون شخص كعمال زراعيين، و الذين يمثلون أكثر من 74% من اليد العاملة الريفية و 24% من القوى العاملة الوطنية و علاوة على ذلك، يضمن الأمن الغذائي للبلاد من خلال تغطية أكثر من

⁶¹ سمير حفاسي، عبد القادر خليل، "دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDL، خلال الفترة 1990-2019"، في مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (06)، العدد (02)، (2020/12/31)، ص: 143-144.

² الوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار، (تقديم قطاع الفلاحة)، في: [#/https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar](https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar) (2024/05/1).

74% من الاحتياجات الوطنية من المنتجات الفلاحية، كما يتمتع قطاع الفلاحة في الجزائر بجهاز مؤسساتي هام ساهم ويستمر في المساهمة في تطوير مختلف الشعب الفلاحية، ويحتوي هذا القطاع على:

✓ **المساحة الزراعية الإجمالية:** 48.1 مليون هكتار؛

✓ **المساحة الزراعية الصالحة:** 8.6 مليون هكتار منها 1.47 مليون هكتار مروية؛

✓ **الغابات:** 4.1 مليون هكتار.

أما عن رؤية الحكومة في هذا القطاع تصور سياسة لتطوير القطاع الفلاحي والريفي، من خلال مسعى مهيكلي واندماجي قائم على بنية متناسقة مع السياسات القطاعية الأخرى. ومن شأن هذه المقاربة أن تسمح بتطوير الفلاحة بما يجعلها رافدا من روافد التنوع والنمو الاقتصاديين.

أما نموذج النمو الاقتصادي المعتمد في مجال الفلاحة و الذي يستجيب لعدة تحديات، فإنه يقوم، من باب الأولوية، على ترقية الاستثمار الفلاحي والصناعات الزراعية الغذائية اعتمادا على تعبئة أكبر لرؤوس الأموال والمبادرة الخاصة الضرورية لإنعاش القطاع الفلاحي والريفي، وبهذا الشأن، فإن الأعمال ذات الأولوية التي تطمح الحكومة إلى تحقيقها في آفاق سنة 2024، تتمثل أساسا، في :

✓ **تغطية الاحتياجات الغذائية الأساسية من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية؛**

✓ **تطوير نموذج زراعي وريفي جديد مدفوع بالاستثمار الخاص وظهور جيل جديد من المنتجين؛**

✓ **تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية الزراعية والغابية وإدماج سلاسل القيمة الدولية؛**

✓ **التنمية المستدامة والمتوازنة للمناطق الريفية، ولا سيما في المناطق الجبلية والصحراء؛**

✓ **تحديث الزراعة من خلال دمج المنتجات ذات الصلة بالمعرفة والرقمنة.**

ونلاحظ من خلال الجدول أدناه أن قطاع الزراعة شهد نمواً في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حيث حقق نسبة 10.28% سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 والتي كانت 9.85%، ثم نلاحظ زيادة بوتيرة مستمرة حتى سنة 2016 حيث سجلت 12.20% وفي سنتي 2017 و2018 انخفاض إلي 11.87% وفي 2019 زيادة في نسبة 12.33% ويعود سبب النمو إلي السياسة

الزراعية التي أنتجتها بعد 2014 وهي مخطط الفلاحة 2019⁶² إضافة إلي الأموال الضخمة التي صرفت لكن تبقى مساهمة القطاع الفلاحي علي العموم ضعيف بنسبة للقطاعات أخرى وهذا راجع إلي عدم التوازن القطاعي.

الجدول رقم(2-6): تطور مساهمة قطاع الفلاحة في إجمالي الناتج المحلي 2014-2019

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
القيمة المضافة لقطاع الفلاحة %	10.28%	11.57%	12.22%	11.75%	11.87%	12.33%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

- مساهمة قطاع الصناعة في إجمالي الناتج المحلي⁶³:

تؤدي الصناعة في الجزائر دورا هاما في الاقتصاد الوطني والتنمية المتوازنة وهي تعتمد على قدرات هامة ومتطورة كالثروات الطبيعية المتنوعة والمتوفرة محليا وكذا التقنيات والتكنولوجيات الحديثة، عمدت الجزائر على بناء قاعدة صناعية تهدف إلى تطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلالية والتقليل من التبعية للخارج منذ السبعينات حيث تم تخصيص نسبة هامة من الاستثمارات لهذا القطاع بفضل توظيف عائدات المحروقات والقروض الخارجية، وقد شهدت هذه الفترة بناء قاعدة صناعية وطنية أعطت الأولوية للصناعات الثقيلة مما أدى إلى إقامة عدة مركبات صناعية كبرى.

أما عن آفاق الصناعة الوطنية، فالجزائر تعمل على تحقيق الانفتاح والوضوح للاقتصاد على الخارج واندماج أقوى في الاقتصاد العالمي. مما لا شك فيه أن الهياكل الصناعية التي تم بناؤها خلال الستينات والسبعينات لم تكن لها الليونة الضرورية للتكيف دون صدمات مع الرهانات والتحديات الجديدة التي يفرضها الانفتاح والمنافسة، ذلك لأنها صيغت وأنجزت في إطار وضمن منطق من العزلة، إلا أن المنطق الجديد لاندماج الاقتصاديات لا يدع مكانا للانطواء على الذات أو التدخل المباشر للدولة أو لتوزيع الموارد دون التزام بالنتائج.

⁶²هاشمي الطيب، مصطفى جيلالي "الفلاحة، مابعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر (2015-2019)" في (مجلة دراسات وابحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية)، العدد (13)، (10/5/2021)، ص: 328.

⁶³وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، (تقديم قطاع الصناعة)، في: <https://www.industrie.gov.dz/presentation-ministere/#presentation> ، (2024/05/1).

فكان الشغل الشاغل للحكومة أن تعمل على تهيئة المناخ الملائم لعالم الخوصصة والشراكة والانفتاح على السوق، فبات من الضروري إعادة توجيه الإستراتيجية الصناعية لأخذ المعطى العالمي الجديد بعين الاعتبار للسماح للصناعة الجزائرية بأن تترسخ في هذا العالم الجديد الذي يتميز بالمنافسة الشرسة.

كما عملت الحكومة على مواجهة الرهانات المتولدة عن إشكالية العولمة وانعكاساتها على البلاد فكان من الضروري أن تلتزم السلطات العمومية عامة، ووزارة الصناعة خاصة، بمرافقة ودعم القطاع على مدى عملية تحول الخارطة الاقتصادية.

وبشأن المحاور الكبرى التي انتهجتها وزارة الصناعة والتي واصلت انتهاجها في إطار برامجها حتى سنة 2007 نذكر ما يلي:⁶⁴

- ✓ على مستوى المؤسسات العمومية والخاصة: مباشرة ومع تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي في 2004/2001، فإن وزارة الصناعة وفرت وسائل لتعزيز المشروع الطموح لفائدة المؤسسات الصناعية. حيث عملت الوزارة على تأهيل المؤسسات بصفة تدريجية ودعمها ماليا بهدف تزويد المؤسسة الجزائرية بالعوامل الضرورية والحاسمة حتى تحافظ على بقائها وتطورها وتمكينها من مواجهة المنافسة؛
- ✓ على مستوى المحيط: تقرر القيام بما يلي:

التقييس والجودة لضمان تنافسية المنتج الوطني ومحاربة التقليد؛

- خدمات الدعم والاستشارة الصناعية؛
- تكوين الإطارات المسيرين؛
- تطوير منظومات الإعلام الصناعي؛
- إعادة تأهيل المناطق الصناعية.

كما لا تزال السلطات العمومية إلى يومنا هذا تنتهج سياسة تنويع الاقتصاد بهدف تقليص فاتورة الواردات من خلال اندماج صناعي أكبر ورفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج

⁶⁴ وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، مرجع سبق ذكره.

الداخلي الخام من 6% إلى ما بين 10% و15% في السنوات القليلة القادمة، وكذا تعزيز تنافسية المؤسسات الجزائرية وبالتالي تنافسية الاقتصاد الوطني بهدف الولوج إلى الأسواق الخارجية للتصدير.

إن وزارة الصناعة المكلفة بتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة في الاقتصاد الوطني، تعمل جاهدة على توفير مناخ ملائم للاستثمار واقتراح تسهيلات ودعم تطوير الشعب الصناعية وتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد سطرت وزارة الصناعة خطة عمل لتطوير قطاع الصناعة تركز على ما يلي:⁶⁵

- تبني إطار قانوني محفز لترقية الاستثمار في البلاد، يساهم في الترويج لوجهة الجزائر واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تنظيم وتسهيل إجراءات منح العقار الموجه للاستثمار الصناعي؛
- العمل على إعداد خطة إستراتيجية واضحة مبنية على صناعة حقيقة فعلية للنهوض بكل الفروع الصناعية من أجل تلبية الطلب المحلي وتقليص فاتورة الاستيراد؛
- تشجيع إنشاء وترقية المؤسسات المناولة لتحقيق نسبة من الإدماج المحلي، يتم رفعها تدريجيا لخلق القيمة المضافة في الجزائر؛
- تشجيع المناولة الصناعية من خلال الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على المكونات والمواد الأولية المستوردة أو التي تم اقتناؤها محليا من طرف المناولين، في إطار نشاطاتهم؛
- إنشاء شبكة للمراكز التقنية لتطوير شعب النشاطات الصناعية الهادفة إلى مرافقة وتطوير هذه الشعب من خلال تقديم خدمات الدعم التقنية التي تسمح بتحسين إنتاجية وتنافسية المؤسسات. وقد تم خلال السنوات الأخيرة إنشاء المركز التقني للصناعات الغذائية والمركز التقني للصناعات الميكانيكية وتحويل المعادن، كما تعتزم وزارة الصناعة إنشاء مراكز أخرى في الصناعات الكيماوية ومواد البناء؛

⁶⁵ وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، مرجع سبق ذكره.

- إنشاء التكتلات الصناعية التي تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية عن طريق تجميع تلك الصناعات في فضاء واحد مع جميع المتدخلين في سلسلة القيم الصناعية، حيث تتمتع التكتلات الصناعية بمزايا تنافسية كخفض التكلفة وتطبيق التقنيات الحديثة وتحقيق التقارب مع موردي المواد الأولية والمدخلات، وقد تم إنشاء مجموعة من التكتلات في مجال صناعة المركبات بكل أنواعها، الصناعات الكهربائية، الصناعات الغذائية، الطاقة الشمسية، النسيج والجلود وبرمجة أخرى في مجال مواد البناء، الصناعات الإلكترونية...؛
- أما في مجال الرقمنة وتسهيل الإجراءات الإدارية فقد تم تعزيز أجهزة الدعم بمنصة إلكترونية لدفع الملفات ومتابعة دراستها.

2. البطالة*

سعت الجزائر بشكل مستمر لوضع استراتيجيات وخطط وبرامج من أجل القضاء على البطالة أو على الأقل التخفيف من حدتها، وذلك من خلال سياستها في جميع المجالات خاصة الحساسة منها وهذا بتحقيق معدلات عالية من النمو، حيث كلما زادت معدلات النمو الاقتصادي تزداد إيرادات الخزينة العمومية ويزداد حجم الإنفاق العام والبرامج التنموية، الأمر الذي يرفع من مستويات التشغيل ويفتح مناصب عمل جديدة خصوصاً في القطاع العام، وبما أن الجزائر تعتمد على النفط بدرجة أولى في رفع نموها الاقتصادية⁶⁶ الجدول الموالي يوضح تطور معدل البطالة خلال الأزمة النفطية 2014.

الجدول رقم(2-7): تطور معدل البطالة في الجزائر 2014-2019

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر النفط (دولار)	96,25	50,79	45	54,1	71,3	64

* تعريف البطالة: البطالة هي حالة اقتصادية تشير إلى وجود أشخاص قادرين على العمل، راغبين فيه، و يبحثون عنه، ولكنهم لا يجدون وظائف متاحة، تُعد البطالة من المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات حول العالم، ولها تأثيرات سلبية على الأفراد والمجتمعات والاقتصاد بشكل عام.

⁶⁶ رضوان عكادي، ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة في الأسباب وسبل معالجتها، شهادة ماستر، (جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية، 2016-2017) ص:42.

مع استقرار الأسعار، وعدم إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار كهدف أساسي للسياسة النقدية، في القابل أولى الأمر 04-10 المعدل المتمم للأمر السابق أهمية كبيرة لاستقرار الأسعار باعتباره هدفا للسياسة النقدية، وأعطى له الأولوية وأبقى على الأهداف الأخر دون تغيير، إلا أنه يتطلب أن يكون هدف استقرار الأسعار هدفا وحيدا للسياسة النقدية لبنك الجزائر خاصة في ظل التوجه نحو استهداف التضخم⁶⁸، وقد تميزت معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2014-2019.

الجدول رقم(2-8): تطور معدل البطالة في الجزائر 2014-2019

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل التضخم %	2.9%	4.78%	6.39%	5.59%	4.26%	1.95%

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

نلاحظ أن مستويات معدل التضخم في الجزائر عرفت ارتفاعاً متتاليا طيلة 4 السنوات الأولى لهذه الفترة حيث قدر معدله بـ 2.9 % في سنة 2014 ثم ارتفع إلى 4.78 % سنة 2015 وسجل في سنة 2016 ما يفوق معدله العادي 6.39 % وفي سنة 2017 بدأ بالانخفاض مسجلا أدنى مستوى له سنة 2019 حيث قدر بـ 1.95 % ويعود ارتفاع التضخم لعدد من أسباب منها ارتفاع في زيادة الأسعار السوق الدولية وزيادة أسعار المواد الغذائية المستوردة من الخارج مثل الحليب، زيادة تكليف النقل الدولية، بالإضافة إلى تخفيض قيمة الدينار وطبع النقود، وانخفاض سعر النفط.

4.الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة بمثابة برنامج عمل الحكومة في الفترة المقبلة، حيث يعكس هذا البرنامج سياستها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، من خلال ما تنصرف إليه أوجه الإنفاق والإيرادات، ولقد أصبحت الموازنة العامة الأداة الرئيسية المالية لتحقيق برامجها الاقتصادية والاجتماعية، ولقد عرفت الجزائر خلال الفترة 2014-2019 تذبذبا في الموازنة العامة بسبب انخفاض أسعار النفط جراء الأزمة النفطية 2014، لكون الجباية

⁶⁸ مبارك بوعشة، سمية بلقاسمي، "السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2014) " في (مجلة الاقتصاد الصناعي)، المجلد (01)، العدد (12)، (06/2017)، ص: 321.

البتروولية تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة مقارنة بإيرادات العادية⁶⁹، وقد سجلت الموازنة العامة في الجزائر بعد الأزمة النفطية 2014 الإحصائيات التالية:

الجدول رقم(2-9): تطور الإيرادات والنفقات في الجزائر 2014-2019

السنوات	إيرادات العامة	النفقات العامة
2014	4218.18	6995.77
2015	-4684.56	7659.33
2016	4747.43	7297.50
2017	5635.51	6883.20
2018	6714.90	8627.77
2019	6507.90	8557.15

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على بيانات قانون المالية.

النفقات العامة: شهدت النفقات العامة تذبذب في قيمتها خلال الفترة 2014-2019 حيث سجلت في سنة 2014 ما قيمته 2995.77 مليار دج، ثم ارتفاع إلي 7659.33 في سنة 2015 واستمرت الدولة بزيادة نفقاتها العامة إلى غاية 2019 وقدرت بـ 8557.15 مليار دج، هذا رجع إلي تبني السلطات إجراءات تهدف إلي ترشيد النفقات، أي القيام بالمشاريع الضرورية التي تكتسي طابع اجتماعي.

الإيرادات العامة: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإيرادات العامة في الفترة الممتدة من 2014 إلي 2016 إلى زيادة في الإيرادات العامة برغم من أن أسعار النفط عرفت ارتفاعا نسبيا في الفترة من 2017 إلي 2019 حيث سجلت 6507.90 مليار دج وهذا ما يفسر أن هناك علاقة طردية بين الجباية النفط والإيرادات العامة.

5. العملة

مرت العملة الجزائرية المحلية "الدينار" بأزمة غير مسبوقه بعد التراجع الحاد في قيمته رافقها ارتفاع كبير في أسعار عديد من المواد الاستهلاكية، واصل الدينار الجزائري رحلة تعويم انطلقت من عام 2014⁷⁰، رافقته أزمة هبوط أسعار النفط الخام ولم تنته، وسط مخاوف من

⁶⁹ راضية دنان، "عجز الموازنة العامة في الجزائر أسباب وحلول" في ([Revue d'économie et de statistique appliquée](#)), المجلد (09)، العدد (2)، (12/31/2012)، ص: 151.

⁷⁰ (الدينار الجزائري ورحلة البحث عن آخر طريق التعويم) <https://www.aa.com.tr/ar> ، 19/ 2024/5.

تفاقمها وتأثيراتها علي القدرة الشرائية للمواطنين وفي بداية الأزمة النفطية منتصف 2014 كان سعر صرف العملة المحلية الجزائرية يساوي 83 دينار لكل واحد دولار أما في السوق الموازية للعملة فقد بلغ سعر صرف الدولار 180 دينار واليورو بـ200 دينار وقدمت الحكومة منذ 2014, تبريرات بكون تعويم العملية* كان جزئيا فقط, الهدف منة امتصاص ارتدادات الصدمة النفطية التي أضرت باقتصاد البلاد وفي تصريح سابق لمحافظ بنك الجزائر محمد لوكاله عام 2017, أكد فيه علي أن تعويم الدينار الجزائري بلغ نحو 20% منذ 2014, حيث ساهم تخفيض قيمة صرف العملة مقارنة بالدولار واليورو ساهم في امتصاص تأثيرات الأزمة النفطية علي اقتصاد البلاد, بالنظر لاعتماده بصفة شبه كلية علي إيرادات النفط, أثرت هذه الإجراءات علي القدرات الشرائية للجزائريين, الذين وقفوا متفرجين علي تدهور قيمة عملتهم المحلية, في عام 2017 ومن طرف الحكومة أويحيي السابق اعتمدت على صيغة التمويل غير تقليدي وتم إصدار ما يفوق 56 مليار دولار أي (6556 مليار دينار).

*تعويم العملة: هو تركها لآليات العرض والطلب, بدون تدخل من البنك المركزي في تحديد سعرها, ولكن هذا المعنى لا وجود له في الواقع, حتى مع العملات المعومة.

المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة النفطية 2014 على توجهات السياسة الداخلية

تسعى جميع الدول باختلاف درجة تقدمها من تخلفها إلى تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي وذلك لما له من آثار وأهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي، ومن أجل تحقيق هذا الهدف تسعى الجزائر كغيرها من الدول في وضع حزم من البرامج والسياسات الاقتصادية والسياسية المختلفة والتي تتناسب مع الواقع الاقتصادي لها من جهة وتعينها على مجابهة الصدمات السعرية للنفط على الاقتصاد والتي تسبب إعاقة نموه وتشويه مختلف مركباته⁷¹.

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة الداخلية في الجزائر

عندما انخفضت أسعار النفط سنة 2014 في الجزائر لم تكن الحكومة الجزائرية آنذاك تتوقع حدوث أزمة نفطية ولم تضع في الحسبان أنها تستمر لوقت طويل و يتجلى ذلك من خلال الزيادة في الميزانية العامة للدولة سنة 2015 حيث بلغت أكثر من 8,858 مليار دينار مقارنة بسنة 2014 عندما كانت 7,656 مليار دينار غير أن هذا الانخفاض أثر بشكل مباشر

⁷¹ وفاء رمضان، استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي، أطروحة دكتوراه، (جامعة الوادي: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020-2021)، ص: 21.

الموازنة السنوية للحكومة، مما أربك ردود أفعال أصحاب القرار وجعلهم يدقون ناقوس الخطر، نتيجة لهذه الأزمة تم انتهاج مجموعة من السياسات من أجل تدارك الوضع و محاولة السيطرة عليه و التي نذكر من أهمها:

أولاً: انتهاج السياسة النقشفية⁷²

تعرف على أنها جملة من التدابير والسياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة حيث تؤثر هذه السياسات على القطاع الاقتصادي وتساهم في تخفيض عجز الموازنة المالية للدولة وهي من السياسات التي تعود لها الدولة في الحالات الاضطرارية عندما تنفذ كل الحلول الاقتصادية الممكنة التي قد تساهم في تحسين الوضع الاقتصادي لدولة ما . ومن أبرز سياسات النقشف إعادة النظر في شروط تقديم إعانات للمتضررين من البطالة، تمديد سن التقاعد، إحداث تغييرات على أجور الموظفين في معظم قطاعات الدولة وتخفيض الحد الأدنى للأجور، زيادة عدد ساعات العمل من اجل زيادة الإنتاجية، رفع ضريبة الدخل من اجل تحصيل كمية اكبر من عائدات الضرائب خاصة لدى الأغنياء وذوي الدخل المرتفع وزيادة ضريبة القيمة المضافة، زيادة قوة مكافحة التهرب الضريبي، خصخصة الشركات الحكومية...الخ.

ثانياً: استخدام الفوائض الجبائية البترولية

اجتمعت الحكومة الجزائرية⁷³ في 15 ديسمبر سنة 2014 اتخذت السلطات الحكومية الجزائرية سياسة تتضمن العديد من الإجراءات والتدابير بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحديد اثر الصدمة على النمو الاقتصادي حيث شملت ما يلي:

استخدمت الحكومة فوائض الجبائية البترولية التي تراكمت في صندوق ضبط الإيرادات لسنوات سابقة للحد من اثر تراجع أسعار النفط على النمو الاقتصادي والحياة العامة في الجزائر .

ثالثاً: تخفيض النفقات العامة

⁷²عدنان طه كرفوع وآخرون، "السياسة النقشفية على الانفاق العام أسبابها و انعكاساتها الاقتصادية دراسة حالة من الفترة 2015-2020" في (مجلة إقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية)، ص:281.

⁷³لونايسة سهام، "سياسة الجزائر تجاه تدهور اسعار النفط وتداعياته على مستقبل الاقتصاد - البدائل المطروحة -" في : <https://democraticac.de/?p=43039> (17-05-2024).

وفي هذا الصدد أصدر الوزير الأول تعليمات تفيد عن تدابير لتعزيز التوازنات الداخلية و الخارجية للبلاد⁷⁴ إلى :أعضاء الحكومة ، الولاية والمدير العام للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري حيث أكد على ضرورة التحلي بالصرامة والشجاعة في مجال النفقات العمومية و الامتثال إلى مسعى و انضباط حكومي متناسق و استشرافي وحذر تتمثل عناصره فيما يأتي:

1. في مجال نفقات التسيير

- التحكم في عمليات التوظيف من خلال تعليق كل توظيف جديد ماعدا في حدود المناصب المالية المتوفرة؛
- التحكم في نفقات التسيير المرتبطة بالمناصب الأخرى ولاسيما من خلال:
 - ✓ الحد من التنقلات الرسمية إلى الخارج إلا لضرورة التمثيل القسوى؛
 - ✓ تقليص التكفل بالوفود الأجنبية التي تزور بلادنا في إطار المبادلات الثنائية أو التظاهرات المختلفة؛
 - ✓ ضرورة إخضاع تنظيم اللقاءات و الندوات و غيرها من التظاهرات إلى القواعد الصارمة لمدى جدواها؛
 - ✓ الحد من إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري؛
 - ✓ ضرورة إجراء تقييم لمدى جدوى ديمومة الهيئات تحت الوصاية .

2. في مجال نفقات التجهيز⁷⁵:

- ✓ يجب أن تمنح الأولوية لإتمام المشاريع التي انطلقت في الآجال المحددة وضمن التكاليف المقررة؛
- ✓ بالنسبة لمشاريع البرنامج الجاري التي لن تطلق يجب أن تتم إعادة الهيكلة الضرورية وفق الأولوية و تأجيل المشاريع غير الضرورية؛
- ✓ يجب أن لا يتم تبليغ رخص البرنامج إلا للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي التي توفرت شروط الانطلاق فيها؛
- ✓ تحويل المشاريع ذات الطابع التي يتم الانطلاق فيها من الميزانية نحو تمويلها جزئيا أو كليا من السوق المالية؛

⁷⁴تعليمية الوزارة الأولى رقم348، بخصوص تدابير تعزيز التوازنات الداخلية و الخارجية للبلاد، 25 ديسمبر 2014 .

⁷⁵ تعليمية الوزارة الأولى رقم348، مرجع سبق ذكره.

- ✓ على المصالح المتعاقدة أن يشاركوا المؤسسات العمومية و الخاصة الوطنية في إنجاز المشاريع و اللجوء إلى المؤسسات الخارجية عند الضرورة؛
- ✓ في إطار الصفقات العمومية إجبار أصحاب المشاريع على اللجوء تلقائيا إلى المنتج المحلي؛
- ✓ اتخذت الدولة الجزائرية تدابير حاسمة في موازنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8,8%؛
- ✓ تعليق وإلغاء عدد من مشاريع البنية التحتية حيث تدابير التقشف التي شملت تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع تراموايا لأوتوراي ومستشفيات والسكنات الطرق السريعة...)

- ✓ خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة⁷⁶؛
- ✓ تبني معيار الكفاءة المالية في إتمام المشاريع أو إنجازها؛
- ✓ محاربة التبذير والحفاظ على العملة الصعبة من الأهداف المنتظرة في السياسة الجزائرية في هذه الفترة وذلك بترشيد الاستهلاك عن طريق توجيه سلوك المستهلك لاقتناء المنتج المحلي والتخفيض من فاتورة الواردات؛
- ✓ تقليص الواردات مع سياسة رخص الاستيراد: هي رخصة أو تصريح تصدرها إلى المستورد سلطة حكومية مختصة تسمح له بموجبها بجلب كميات محددة من بضائع و سلع محددة، لا يمكن استيرادها إلا بمثل هذه الرخصة وهي أداة حكومية لضبط ومراقبة حركة التجارة عبر الحدود الوطنية، وذلك لضبط قائمة المواد الضرورية المسموح باستيرادها وبالكميات التي تكفي احتياجات المواطن الجزائري و في نفس الوقت يمكّن كل الجهات المعنية بالقطاع بالتحكم أكثر في الواردات لوضع حدّ لظاهرة خروج العملة الصعبة.

رابعا: توسيع الوعاء الضريبي

⁷⁶حفيظ صواليلي، "قانون مالية بداية السنوات العجاف في الجزائر"، في:

<https://www.elkhabar.com/press/article/92994/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-2016-%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AC%D8%A7%D9%81-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1>

توسيع الوعاء الضريبي⁷⁷ والتي سينتج عنها ارتفاع أسعار بعض المنتجات، مثل السيارات والوقود وأجهزة الإعلام الآلي ومن شأنها أن تؤثر على النقل العمومي بالنسبة لرفع سعر المازوت، والخدمات بالنسبة لأسعار أجهزة الإعلام الآلي.

- تسقيف استهلاك الطاقة الكهربائية للأسر؛
- زيادة أسعار المركبات نتيجة زيادة في قسيمة السيارات؛
- زيادة في خدمات الإنترنت وأسعار الكهرباء وأعباء الهاتف النقال؛
- إجراءات تحفيزية لتشجيع الاستثمارات، خاصة المنتجة وتلك التابعة للصناعات الناشئة؛
- إقرار تدابير تتعلق بتسهيل الوصول إلى العقار الاقتصادي والتمويل وتبسيط الإجراءات الجبائية، حيث سيسمح للمتعاملين الخواص بتهيئة وتسيير مناطق النشاط والمناطق الصناعية؛
- رفع الرسم على القيمة المضافة العادي⁷⁸ من 17% إلى 19% ومن 7% إلى 9% إلى المعدل المنخفض؛
- رفع الرسم على رخص البناء وشهادات المطابقة؛
- رفع الرسم الإجمالي للاستهلاك لبعض السلع الفاخرة؛
- بخصوص ضريبة الدمغة لجواز السفر البيومتري يدفع طابع قيمته 25000 دج بالنسبة لدفتر 28 صفحة و طابع قيمته 60000 دج بالنسبة لدفتر 48 صفحة؛
- رفع الرسم على طلبات المنتجات الصيدلانية المستوردة.

بحلول أزمة النفط لسنة 2014 وزيادة حدة الأوضاع كانت الجزائر بصدد تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي⁷⁹ 2015 - 2019 مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات التي ذات الأهمية القصوى، وقد قررت الحكومة غلق

⁷⁷قانون رقم: 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية

العدد(72) الصادر يوم: 31 ديسمبر 2015 <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2015/A2015072.pdf>

⁷⁸ليلي عمران، "الضرائب و الرسوم الجديدة تدخل حيز التنفيذ رسميا"، في: <https://elhiwar.dz/national/71246/> (18 - 05 - 2024).

⁷⁹هدى بن محمد، "عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 — 2019"، في مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد(05)، (2020/01)، ص: 51-54.

كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير المشاريع الاستثمارات العمومية وجعلها ضمن صندوق واحد يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق وذلك في سياق سياسات ترشيد النفقات التي تبنتها الحكومة كإستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة .

خامسا: استنفاد ودائع صندوق ضبط الإيرادات

الذي أنشأ بموجب المادة العاشرة من قانون المالية التكميلي سنة 2006 و السبب في إنشائه يعود إلى فائض أرباح الصناعة النفطية حيث سجلت الجزائر سنة 2000 فائضا في ميزانيتها يقدر بـ400 مليار دج، فكان الهدف من الصندوق بالنسبة للإيرادات هو تحصيل فوائض القيم الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية كما أضيفت إليه تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية سنة 2006، أما فيما يخص باب النفقات هو ضبط نفقات الميزانيات السنوية وتخفيض الدين العمومي و تم تعديله في 2006 لتمويل عجز الخزينة العمومية شرط أن لا يقل رصيده عن 740 دج (7,6 مليار دولار) إضافة إلى المحافظة على بند تخفيض الدين العمومي وكان دوره منذ أن أنشأ هو تحويل عجز الخزينة السنوي في الجزائر .

بعد استنفاد صندوق ضبط الإيرادات بالكامل الذي من خلاله تم تغطية عجز الميزانية المقدرة بـ 89,1% من العجز لسنة 2015 و 58,1% من العجز لسنة 2016 حيث نفذ الصندوق تماما خلال السداسي الأول من سنة 2017 كما تم اللجوء في سنة 2016 إلى القرض السندي الوطني⁸⁰ ويتمثل في إصدار شركة خاصة أو حكومية سندات للتداول بهدف الحصول على أموال لتمويل استثماراتها و تعد هذه السندات أداة دين على عاتق الشركة المصدرة له من أهم مكنتبه المؤسسات و العائلات .

كما قام البنك الجزائري سنة 2017 خلال الأشهر الأولى باستعمال الآليات السياسية النقدية التقليدية حيث تم إعادة تمويل البنوك التجارية باليوتي، إعادة الخصم والسوق المفتوحة للأوراق المالية العمومية وقدر بـ 657 مليار دج وقدرت الأرباح الموزعة للخزينة بـ 920 مليار دج .

⁸⁰فريد بن عبيد، إنصاف قسوري، "آليات التمويل بالقرض السندي"، في مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد(04).(2017).ص: 133.

سادسا: التمويل غير التقليدي⁸¹

لجأت الدولة الجزائرية إلى هذا المورد الغير عادي بصورة استثنائية من أجل تغطية النفقات، هو تمويل مباشر من الخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر من أجل الحفاظ على ديناميكية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تنص عليه المادة 145 مكرر حيث يقوم بنك الجزائر بصفة استثنائية بشراء سندات الخزينة العمومية لمدة 5 سنوات كأقصى أجل.

من أجل تغطية احتياجات تمويل الخزينة ، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار تهدف هذه الآلية إلى توازنات خزينة الدولة، توازن ميزان المدفوعات حيث أجريت تحديثات على قانون النقد والقرض⁸² وذلك بتعديل المادة 45 من الأمر 11-3 بإضافة المادة 45 مكرر حيث نصت المادة 45 مكرر في بدايتها كالآتي: بغض النظر عن كل حكم مخالف يقوم بنك الجزائر ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ وبشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشر من الخزينة للسندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة .

فقد أصبح سقف الإصدار غير محدد بقيمة معينة مثلما كان سابقا يساوي 10% من الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية، حسب المادة 45 من قانون النقد و القرض الخزينة تستطيع أن تقتصر 10% من إجمالي الإيرادات العادية للسنة الماضية .

وبحسب المادة 45 مكرر أعفيت الخزينة من شرط التسقيف مما أدى إلى الشراء المباشر لسندات الخزينة العمومية من طرف بنك الجزائر .

حسب المادة 45 من قانون النقد والقرض لم يكن يسمح لبنك الجزائر شراء السندات العمومية من سوق النقد (السوق الثانوية، البنوك التجارية، المؤسسات المالية) أما حسب المادة 45 مكرر فقد تمكنت من شراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة مباشرة حسب المادة 38 من قانون النقد والقرض لم يكن لبنك الجزائر الحق في طباعة العملة إلا ضمن شروط التغطية المحددة في طريق التنظيم (السبائك الذهبية والنقود الذهبية، العملات الأجنبية سندات الرهن)

⁸¹هدى بن محمد، مرجع سبق ذكره، ص:60.

⁸²القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، يتم الأمر رقم 03 - 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 57، الصادر بتاريخ 12 أكتوبر 2017 .

أما حسب المادة 45 مكرر بأنه لبنك الجزائر الحق في طباعة المزيد من الدينار لمدة 5 سنوات دون الخضوع لأي شروط⁸³.

سابعاً: تخفيض قيمة العملة

أدت الأزمة النفطية بالسلطات إلى تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية لتعويض الخسائر التي نتجت عن الأزمة ما أثر بشكل كبير في تدني القدرة الشرائية للمستهلك في مقابل الارتفاع المستمر لأسعار المنتجات المستوردة في السوق المحلية وخاصة المواد غير المدعمة من طرف الدولة⁸⁴، وتلجأ الجزائر إلى تخفيض قيمة العملة كإجراء لاحتواء آثار صدمات أسعار النفط و إن الاستقرار النسبي لأسعار النفط يساهم في استقرار أكبر لسعر الصرف وانخفاضه.

- تأكل احتياطي النقد الأجنبي: تراجعت الاحتياطات الجزائرية⁸⁵ بما يزيد على 7 مليارات دولار في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2019، وذلك وفق ما أفاد به وزير المالية في مقابلة مع وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية حيث بلغت 72.6 مليار دولار نهاية أبريل 2019 و لفت إلى أنها تراجعت 7.28 مليارات دولار مقارنة بنهاية ديسمبر 2018 حين كانت في مستوى 79.88 مليار دولار.

كان احتياطي النقد في اعلي مستوى له بقيمة 194,7 مليار دولار سنة 2013 ثم 179,9 مليار دولار سنة 2014 ثم استمر في الانخفاض حتى وصل إلى ادني مستوى مع نهاية سنة 2019 مسجلا 63,29 مليار دولار، وفي سبيل مواجهة هذا التناقص المستمر للاحتياطات- التزمت الحكومة الجزائرية بمسعى يقوم على ترشيد وارداتها من السلع، وجعلها تقتصر على الاحتياجات الحقيقية، وبدأت الاحتياطات الجزائرية من النقد الأجنبي رحلة التهاوي تزامنا مع الأزمة النفطية التي بدأت منتصف العام ذاته، وقد خسرت البلاد ما مجموعه 122 مليار دولار

⁸³نفس المرجع.

⁸⁴عثمان بوديسة، "أداء السياسة العامة الجزائرية في مواجهة تداعيات الأزمة النفطية 2014-2020". في مجلة مدارات سياسية المجلد(06)، العدد(02). (29/12/2020)، ص: 28.

⁸⁵وكالة الأناضول، "الجزائر تفقد أكثر من 7مليارات من احتياطات النقد في 4 أشهر". في

[https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/7/13/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF\(2024/05/16\)](https://www.aljazeera.net/ebusiness/2019/7/13/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%8A%D8%A7%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF(2024/05/16))

في ظرف 5 أعوام، بذلك تخوض الحكومة معركة لكبح الواردات ونزيف النقد الأجنبي منذ سنوات، وأقرت مطلع العام الجاري رسوما حمائية على جلب السلع والبضائع من الخارج تراوحت بين 30%-200% بهدف حماية الإنتاج المحلي، ويعاني اقتصاد الجزائر من تبعية مفرطة لعائدات المحروقات (نפט وغاز) التي تشكل 94% من إيرادات البلاد من النقد الأجنبي.

المطلب الثاني: الإستراتيجيات المتخذة لمواجهة صدمات أزمة النفط 2014

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من تبعية اقتصاد المحروقات فهي حبيسة تقلبات أسعاره في ظل غياب شبه كلي للاقتصاديات البديلة التي من شأنها أن تمنح الاقتصاد الجزائري بعض التحرر والاستقلالية عن ريع النفط، مما جعل صناع القرار في يسعون بكل الطرق إلى إيجاد الإستراتيجيات و الخطط التي تساهم في تنوع الاقتصاد الجزائري وتعطيه دفعة نحو الأمام وتتقده من لعنة انهيار أسعار النفط التي باتت تشكل رعبا حقيقيا يضع الحكومة الجزائرية في ورطة. من أجل ذلك انتهجت العديد من الاستراتيجيات بغية مواجهة تلك الصدمات القاسية و التوجه نحو اقتصاد منتج وتنمية مستدامة و تعول الجزائر على جملة من البدائل التي وضعت في إطارها اللبانات الأولى للشروع فيها و العزم على تنفيذها:

أولا: الطاقات المتجددة

وهي الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري وهي مصادر طبيعية دائما متوفرة قد تكون محدودة أو غير محدودة لكنها متجددة باستمرار وهي طاقات نظيفة لا ينتج عنها تلوث بيئي من أهمها الطاقة الشمسية وطاقة الرياح⁸⁶، من مميزاتها أنها:

- بديل عن الطاقة التقليدية الآلية للنفاذ؛
- مصدر غير قابل للنضوب؛
- باستخدام الطاقة المتجددة يمكن تخفيض تكلفة الإنارة؛
- الحد من الانبعاث الغازية⁸⁷؛
- مصدر للعملة باعتبار أنه يمكن تصديرها؛
- يؤدي استخدامها إلى تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للمشاريع الصناعية مما يؤدي إلى زيادة الأرباح والإنتاج والتوظيف

⁸⁶أحمد بخوش، زرارة بيطاش، الطاقات المتجددة كبديل لقطاع النفط، مذكرة ليسانس (جامعة ورقلة: كلية الاقتصاد 2011-2012)، ص:22.

⁸⁷سعد الله داود، سياسات الطاقة المتجددة في ظل إشكاليات أسواق النفط،(الجزائر، دار هومة،2017)،ص.137 .

1. واقع الطاقات المتجددة في الجزائر⁸⁸ :

اهتمت الجزائر بمجال الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) و حسب وزارة الطاقة الجزائرية نجد:

✓ الطاقة الشمسية: حيث أعلنت الوكالة الألمانية للطاقة حسب دراسة حديثة قامت بها بأن الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم حيث تدوم الإشاعات الشمسية في الجزائر 3000 ساعة إشعاع في السنة وهو على مستوى الشرق في العالم، وهو ما دفع الوكالة إلى تقديم اقتراح للحكومة الألمانية حول إقامة مشاريع استثمار في الصحراء الجزائرية وبناء على ذلك تم الاتفاق بين الحكومتين سنة 2007 لإنتاج 5% من الكهرباء ونقلها إلى ألمانيا عبر ناقل كهربائي بحري.

✓ طاقة الرياح: لمورد الرياح في الجزائر يتغير من مكان إلى مكان نتيجة تنوع المناخ والطبيعة الطبوغرافية حيث يقسم الجزائر إلى منطقتين جغرافيتين: الشمال مما يضمه من شريط ساحلي بطول 1200 كلم والجبال والهضاب العليا ذات المناخ القاري :معدل سرعة الرياح في الشمال غير مرتفع، منطقة الجنوب تتميز بسرعة رياح أكبر من الشمال خاصة الجنوب الغربي بسرعة تصل 4 م/ثا وتصل حتى 6م/ثا في أدرار وهي حركة معتدلة .

2. آفاق الطاقات المتجددة في الجزائر:

إمكانات الجزائر في الطاقة المتجددة تكمن في الطاقة الشمسية بدرجة أكبر ما دفعها إلى الاستثمار في هذا المجال وكذلك طاقة الرياح, حيث سطرت برنامج التطوير والنجاعة الطاقوية الذي تضمن خمسة محاور وهي:

- برنامج تنمية الطاقات المتجددة؛
- برنامج تنمية النجاعة الطاقوية وإقتصاد الطاقة؛
- القدرات الصناعية الواجب تنميتها لمرافقة البرنامج؛
- البحث والتطوير؛
- الإطار القانوني والتنظيمي والإجراءات المحفزة .

⁸⁸برنامج وزارة الطاقة الجزائرية لتطوير الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقوية، في: <https://www.energy.gov.dz> / (17 - 05 - 2024).

كما يتضمن البرنامج إنجاز 60 من المحطات الشمسية ومساحات طاقة الرياح وهذا بحدود 2020، وإنجاز مشروع الكهرباء الموجه للسوق المحلية على مرحلتين: المرحلة الأولى: من 2015 - 2020 (إنجاز حوالي 4000 ميغاواط من طاقتي الرياح والشمسية إضافة إلى 500 ميغاواط من الكتلة الحيوية والحرارة الحيوانية) .

المرحلة الثانية: من 2021 — 2030 (الربط الكهربائي من الشمال والصحراء تركيب محطات كبرى للطاقات المتجددة في كل من أدرار، عين صالح وبشار) مرحلة الصناعة الحقيقية للطاقات المتجددة مصحوبة برنامج تكوين وبحث حيث يتوقع أن تساهم الطاقات المتجددة بنسبة 27% من إنتاج الكهرباء الموجه للاستهلاك الوطني وهذا ما يسمح بادخار 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي والتصدير للأسواق الخارجية مستقبلا⁸⁹.

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى الجزائر منذ فترة كبقية الدول النامية الأخرى إلى وضع السياسات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر أحد أهم الآليات والمحركات الأساسية للتنمية الاقتصادية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية بدل اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إذ تهدف الدولة من خلاله لدفع عجلة التنمية الوطنية و الابتعاد عن المديونية باعتباره أداة لتحسين ميزان مدفوعاتها كما تزداد أهميته بما يحققه من فرص عمل وخفض البطالة و الرفع من مستوى كفاءة المورد البشري المحلي من خلال إكسابه خيارات ومهارات التسيير المتقدمة⁹⁰.

كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم القدرات التنافسية ونقل التكنولوجيا الحديثة لذي سعى المشرع الجزائري إلى تعديل أحكام دستور 1996 فيما يتعلق بالاستثمار بموجب القانون رقم 01-16 المؤرخ في 06 مارس 2016 والذي بمقتضاه تبنى المشرع الجزائري مبدأ حرية الاستثمار صراحة بموجب المادة 1/43 منه والتي ورد فيها: " حرية الاستثمار والتجارة معترف بها وتمارس في إطار القانون " .

⁸⁹المرجع السابق.

⁹⁰مصطفى دحماني، زكريا نفاح، "الإستثمارات الأجنبية و دورها في النمو الإقتصادي" في مجلة المقار للدراسات الإقتصادية. العدد(01)، (ديسمبر 2017)، ص:70 .

كما نص القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03/08/2016 المتعلق بترقية الاستثمار حيث نصت المادة 02 منه على أنه: " يقصد بالاستثمار في مفهوم هذا القانون ما يأتي:"

- اقتناء أصول تتدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة وتوسع قدرات الإنتاج و/أو إعادة التأهيل؛

- المساهمات في رأس المال حيث أعطى المشرع الجزائري ضمانات قانونية قبلية⁹¹ تحفز المستثمر الأجنبي على الإقبال على الاستثمار في الجزائر تتمثل في:

مبدأ حرية الاستثمار: حيث كرس المشرع الجزائري مبدأ حرية الاستثمار في كل النصوص القانونية في هذا المجال مع مراعاة التشريعات و التنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، وضرورة أن تخضع الاستثمارات للتصريح المسبق لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

ضمان مبدأ المساواة: وهي تسهيل ممارسة الأنشطة الاقتصادية والتجارية لجميع الأشخاص دون تفرقة، أي عدم التمييز بين المستثمر الأجنبي و المستثمر الوطني في المعاملة،

مبدأ الثبات التشريعي: ويعني أن تتعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمار والذي على أساسه تم إبرام العقود، واتفاقيات الاستثمار أكثر اطمئنانا ولديه الثقة في المنظومة القانونية للدولة المضيفة حيث أنه أناطه المشرع الجزائري بضمانات بعدية تتمثل في:

✓ ضمان عدم نزع ملكية الاستثمار؛

✓ ضمان تسوية المنازعات التي تحدث بين المستثمر الأجنبي وسلطات البلد المضيف؛

✓ ضمان تحويل الأموال المستثمرة وعائداتها إلى الخارج وهو من أهم الضمانات التي تمنحها الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي وهو شرط أساسي لجذب رأس المال الأجنبي.

ثالثا: قطاع السياحة

أصبحت السياحة أمرا حتميا في الوقت الراهن و ليست خيارا حيث تعد موردا بديلا عن المحروقات باعتباره موردا قابلا للاستنفاد وضع قطاع السياحة إستراتيجية⁹² المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 (SDAT) الذي صادق عليه مجلس الحكومة في سنة 2008 حيث

⁹¹ليلي سالم، الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي، مذكرة ماستر. (جامعة وهران: كلية الحقوق، 2011 - 2012). ص: 91 .

⁹²الوكالة الوطنية للإستثمار "قطاع السياحة" في: (2024 / 05/18) <https://aapi.dz/ar/secteur-du-tourisme-ar>

يشير بوضوح إلى إرادة الدولة في تطوير هذا القطاع حيث يعتبر مرجعاً لسياسة جديدة تبنتها الدولة الجزائرية ويعد جزءاً من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (SNAT) فهو المرآة التي تعكس لنا مبتغى الدولة فيما يخص التنمية المستدامة وذلك من أجل تحقيق توازن ثلاثي يشمل الرقي الاجتماعي والفعالية الاقتصادية والاستدامة البيئية. ولهذا السبب وفي إطار التنمية المستدامة، تعطي الدولة توجيهات إستراتيجية للتهيئة السياحية في كافة التراب الوطني.

1. الأهداف الخمسة لمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية⁹³ :

- جعل السياحة قطاع مساهم في تنمية الاقتصاد وكبديل لقطاع للمحروقات؛
- ضمان إشراك القطاعات الأخرى، كقطاع الأشغال العمومية، قطاع الفلاحة وقطاع الثقافة؛

- التوفيق بين الترقية السياحة والبيئة - تثمين التراث التاريخي، الثقافي والديني؛
- تحسين صورة الجزائر بصفة دائمة؛

يرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على خمس ديناميكيات هي:

- تثمين الوجهة الجزائرية لزيادة جاذبية وتنافس الجزائر؛
- تطوير الأقطاب والقرى السياحية المتميزة من خلال ترشيد الاستثمار والتنمية؛
- نشر مخطط جودة السياحة (PQT) لتطوير التميز في العروض السياحية الوطنية بإدماج التكوين من خلال الارتقاء المهني والتعليم والانفتاح على تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- مخطط تمويل السياحة⁹⁴ وما يتضمنه من خطوات منها إنشاء بنك الاستثمار للتغلب على أوجه القصور في التمويل المصرفي وكذا تدابير ضريبية محفزة و مشجعة على الاستثمار كذلك الإعفاء من الضريبة على الأرباح لمدة 10 سنوات في هذا الإطار قامت وزارة السياحة و الصناعة التقليدية بتوقيع عدة اتفاقيات مع عدد من المؤسسات المالية و البنكية كمساعدة للمستثمرين في الحصول على التمويل البنكي.

⁹³وزارة السياحة والصناعة التقليدية، "المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في"

<https://www.mta.gov.dz/?s=%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%8A%D9%87%D9%8A+%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A9>

<https://www.mta.gov.dz/?s=%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AE%D8%B7%D8%B7+%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AC%D9%8A%D9%87%D9%8A+%D9%84%D9%84%D8%AA%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D9%8A%D8%A9>

⁹⁴المرجع السابق: (2024 /05/18).

رابعاً: القطاع الفلاحي

في ظل الجهود الحكومية المبذولة للتخلص من تبعية المحروقات و التوجه نحو التنويع الاقتصادي، يظهر القطاع الفلاحي كأهم القطاعات الإستراتيجية التي تضمن تحقيق التنمية الزراعية لذلك وضعت الحكومة الخطط الداعمة لذلك.

1. مخطط عمل القطاع الفلاحي 2014 - 2019 ⁹⁵

حيث أصبح القطاع الفلاحي من أهم اهتمامات الحكومة حيث خصصت له ما يزيد عن 262 مليار دولار ويهدف من خلاله زيادة الإنتاج الزراعي قبل سنة 2019، وهنا نذكر مخطط عمل للقطاع الفلاحي 2020-2024 بعد مختلف الأزمات التي مرت بها البلاد أزمات كورونا بالإضافة إلى أزمة انهيار أسعار النفط بات من الضروري أن تتطرق الحكومة إلى مصادر دخل مستدامة والتي هي في مقدمتها القطاع الفلاحي، بالتالي أصبح ذو إشادة مكانة مرموقة بين القطاعات الأخرى حيث ساهم بنسبة 12% من الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الطبيعة الريفية للمجتمع بنسبة 25% من إجمالي السكان ضف إلى ذلك جهود الحكومة في تدعيم الشباب وحثهم على إنشاء مؤسسات مصغرة في إطار دعم المؤسسات الفلاحية .

أولت الحكومة الجزائرية الاهتمام المتزايد لقطاع الفلاحة سيما بعد الأزمة الصحية لكوفيد 19 حيث أشارت في قانون المالية لسنة 2020 أنها تهدف إلى تحسين المناخ الفلاحي وتشجيع الاستثمار بهذا القطاع وتفعيل التنمية الفلاحية والريفية الناجعة وجعلها أداة فعالة لتنويع الاقتصاد كما ركز القانون على جعل الأمن الغذائي في المقام الأول كونه أحد ركائز السيادة بالتركيز على عصرنة الفلاحة وتطوير نشاطاتها في المناطق الصحراوية والجبلية.

ويركز عمل مخطط قطاع الفلاحة 2020-2024 على تشجيع الإنتاج الوطني وتقليص استيراد بعض المنتجات وإدماج الابتكار والإبداع كمفتاح لعصرنة الفلاحة المحافظة على التراث الغابي وتنمينه، وإقرار سياحة فلاحية مستدامة وترقية الأعمال الموجهة لسكان الأرياف وفي هذا الإطار تم إنشاء المدرسة العليا للفلاحة الصحراوية في الجنوب لضمان التكوين

⁹⁵ نفس المرجع، ص: 109 .

والتأطير لهذا النوع من الزراعة، يهدف مراقبة أصحاب المشاريع في جنوب البلاد و التشديد على ضرورة تخليص الفلاحة من القيود البيروقراطية.

كما تسعى الجزائر إلى التخطيط لبدء عدد من البرامج لتشجيع الزراعة الذكية⁹⁶ لتحفيز الأمن الغذائي من خلال إعطاء أهمية كبرى للبحث العلمي المتخصص في مجال الزراعة وتشجيع الشباب على الانخراط في هذا النوع من البرامج، الخطة تهدف إلى تطوير القطاع الراعي في المناطق الريفية و التجديد الزراعي الريفي.

تصنف الجزائر في المرتبة الأولى إفريقيا في تقرير لبرنامج الأمن الغذائي العالمي الصادر عن الأمم المتحدة حيث حصلت على تقدير 63.9% ما يجعلها من ضمن الدول القادرة على دعم جهود الأمم المتحدة لتحقيق 0 جوع بحلول عام 2030 .

تساهم الزراعة في الناتج المحلي بنسبة أقل 13% تعهدت الحكومة عن مضاعفتها عبر دعم الزراعة الذكية وتحسين الاستغلال الرشيد للأراضي الزراعية عبر رقمه برامج القطاع، وتعميم الطاقات المتجددة في الري و استخراج الطاقة الشمسية في الضخ بدلا من المحركات الزيتية.

خامسا: قطاع الصناعة

في إطار النهوض بالقطاع الصناعي فجهود الدولة متواصلة من اجل إعداد وتنفيذ السياسات الرشيدة التي من شأنها إبراز هذا القطاع كبديل إنتاجي عن قطاع النفط فقد عمدت الدولة على وضع وتطبيق سياسة جديدة لإنعاش الصناعة الوطنية تركز هذه السياسة على تحقيق الأهداف التالية⁹⁷:

- الحفاظ على مستوى عال من الاستثمار في الاقتصاد وذلك بواسطة تقديم التسهيلات للاستثمار المنتج وخلق مناصب الشغل؛

⁹⁶محمد علال، "الجزائر تراهن على الزراعة الذكية لتحقيق الأمن الغذائي"، في:

<https://www.skynewsarabia.com/business/1517575-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D9%8A%D9%94%D8%B1-%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%94%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B0%D8%A7%D9%8A%D9%94%D9%8A>

⁹⁷وزارة الصناعة و الإنتاج الصيدلاني، في <https://www.industrie.gov.dz/presentation-ministere> (2024 - 05-22)

- استقطاب الاستثمارات الأجنبية لضمان تنمية اقتصادية مستدامة؛
 - تدعيم المؤسسات العمومية والخاصة من خلال دعم الطاقات الصناعية الوطنية وترقية الشراكة؛
 - تكثيف النسيج الاقتصادي من خلال اندماج صناعي أكبر وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة حول المؤسسات الكبرى؛
 - إنجاز خارطة وطنية للاستثمارات لضمان تطوير كافة مناطق الوطن وترقية أقطاب صناعية تثمين الموارد المحلية وتطوير السوق البنكي وسوق العقار الصناعي؛
 - تعزيز الابتكار والتطوير التكنولوجي للمؤسسات.
- إن وزارة الصناعة المكلفة بتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، بمشاركة جميع الأطراف الفاعلة في الاقتصاد الوطني، تعمل جاهدة على توفير مناخ ملائم للاستثمار واقتراح تسهيلات ودعم تطوير الشعب الصناعية وتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- 1. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة⁹⁸:** تعرف في الجزائر على أنها المؤسسات المتوسطة التي تشغل من 50 إلى 250 عامل ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون إلى 2 مليار دينار وأما الصغيرة هي التي تشغل 10 إلى 49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليون دينار جزائري يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باهتمام من طرف الحكومة الجزائرية فقد أنشأت عدة هيئات للدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشئة على غرار ANGEM ANSEG, CNAC ,L'ANDI وكذا تقويم التسهيلات الإدارية و المالية لأصحاب المشاريع لتمكينهم من إنجاز مؤسساتهم الأمر الذي زاد عدد هذه المؤسسات في الجزائر وقد سطرت وزارة الصناعة خطة عمل لتطوير قطاع الصناعة تركز على ما يلي⁹⁹:
- تبني إطار قانوني محفز لترقية الاستثمار في البلاد، يساهم في الترويج لوجهة الجزائر واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
 - تنظيم وتسهيل إجراءات منح العقار الموجه للاستثمار الصناعي؛
 - العمل على إعداد خطة إستراتيجية واضحة مبنية على صناعة حقيقة فعلية للنهوض بكل الفروع الصناعية من أجل تلبية الطلب المحلي وتقليص فاتورة الاستيراد؛

⁹⁸مصطفى خوصة، "الإستراتيجيات التنموية البديلة لقطاع النفط" في مجلة اقتصاد المال و الأعمال. المجلد(04)، العدد(01)، (2023/03/21)، ص:86.

⁹⁹وزارة الصناعة و الإنتاج الصيدلاني، مرجع سبق ذكره.

- تشجيع إنشاء وترقية المؤسسات المناولة لتحقيق نسبة من الإدماج المحلي، يتم رفعها تدريجيا لخلق القيمة المضافة في الجزائر؛
- إنشاء شبكة للمراكز التقنية لتطوير شعب النشاطات الصناعية الهادفة إلى مرافقة وتطوير هذه الشعب من خلال تقديم خدمات الدعم التقنية التي تسمح بتحسين إنتاجية وتنافسية المؤسسات، وقد تم خلال السنوات الأخيرة إنشاء المركز التقني للصناعات الغذائية والمركز التقني للصناعات الميكانيكية وتحويل المعادن، كما تعترم وزارة الصناعة إنشاء مراكز أخرى في الصناعات الكيماوية ومواد البناء.
- إنشاء التكتلات الصناعية التي تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية عن طريق تجميع تلك الصناعات في فضاء واحد مع جميع المتدخلين في سلسلة القيم الصناعية، حيث تتمتع التكتلات الصناعية بمزايا تنافسية كخفض التكلفة وتطبيق التقنيات الحديثة وتحقيق التقارب مع موردي المواد الأولية والمدخلات، وقد تم إنشاء مجموعة من التكتلات في مجال صناعة المركبات بكل أنواعها، الصناعات الكهربائية، الصناعات الغذائية الطاقة الشمسية، النسيج والجلود وبرمجة أخرى في مجال مواد البناء، الصناعات الإلكترونية، أما في مجال الرقمنة وتسهيل الإجراءات الإدارية فقد تم تعزيز أجهزة الدعم بمنصة إلكترونية لدفع الملفات ومتابعة دراستها.

خلاصة الفصل:

في خضم هذه الأزمة وبالرغم مما قامت به الحكومات الجزائرية من إجراءات تجابه بها قساوة آثار الأزمة من سياسات تقشف وترشيد للنفقات وتسقيف إلا أنها عجزت عن مواصلة شراء السلم الاجتماعي من خلال التوقف عن تمويل السكن، الشغل، الهياكل الصحية والبنى التحتية من المداخل النفطية مما زاد الغضب الاجتماعي والاحتجاجات حيث تلعب السياسة الاجتماعية الدور الكبير في ضمان الاستقرار السياسي ولامتصاص غضب الجماهير من خلال عدة أوراق منها السكن الاجتماعي الممنوح مجاناً للمستفيدين في صيغ أخرى ممولة من طرف خزانة الدولة فضلا عن دعم أسعار المواد الغذائية ذات الاستعمال الواسع، كذلك

الخدمات الصحية والتعليمية، تراجع الحكومة عن هذه السياسات وعجزها عن تمويلها من عائدات النفط أثقل كاهل الفئات الهشة والعمالية والشعب ككل تزامنا مع ما يحدث في المحيط الخارجي مما يعرف بثورات الربيع العربي .

إنما حدث و يحدث في الجزائر هو لعنة النفط التي نتج عنها ما يعرف بالمرض الهولندي، فالجزائر لم تستغل أوقات الوفرة المالية الناتجة عن عائدات النفط في بناء اقتصاد منتج بل أنتجت اقتصاد استهلاكي فتح أعين المسؤولين على توجيه الكثير من هذه المشاريع بما يتناسب مع مصالحهم الضيقة حيث عمت أعراض الفساد وعدم المراقبة والمساءلة و أعراض قلة العمل ليتشكل بما يعرف بالمرض الهولندي، بالإضافة إلى هاته الآثار المترتبة عن الأزمة النفطية وعوامل سياسية أخرى أكثر حدة زادت من تأزم الأوضاع في الشارع الجزائري الذي لم يصمد طويلا حتى خرج في مسيرات سلمية في فبراير عام 2019 عرفت بالحراك الشعبي الذي عبر من خلاله الشعب عن فقدان الثقة في النظام الحاكم آنذاك وطالبه بالتحدي عن السلطة، في هذا الإطار نرى كذلك مشهد السلطات العسكرية في مرافقة و تأمين المواطنين الذين خرجوا في مسيرات اجتماعية سلمية غير مسبوقة.

الخاتمة

الخاتمة:

إن التطرق لموضوع إن التطرق لموضوع أثر الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشكل رئيسي على العائدات النفطية وانعكاسات ذلك على توجه السياسة الداخلية فمن خلال الدراسة المستفيضة و التحليلية توصلنا إلى وجود علاقة تلازمية و تكاملية بين الكيان الاقتصادي للدولة و مخرجات السياسة العامة الداخلية و أن الاقتصاد مرآة تعكس السياسة فكل تطور في المجال الاقتصادي يؤثر حتما في الوضع السياسي و السياسة الداخلية للبلاد و كل من الاقتصاد والسياسة يخدم الآخر إيجابا وسلبا.

الجزائر بصفتها بلد ريعي بامتياز فإن اقتصادها تأثر بشكركهيب بحيث سجلت مؤشراتته انخفاضا شديدا جراء انهيار أسعار النفط و الذي نتج عنه انتهاج جملة من السياسات الظرفية والترقية من أجل السيطرة على آثار الأزمة والتي تجلت في ترشيد النفقات والسياسات التقشفية وما يعرف بسياسات شد الحزام إلا أن استمرار الأزمة أثقل كاهل صاحب القرار و أربك المسيرة التنموية للبلاد .

من زاوية أخرى فالحكومات الجزائرية كانت قد وضعت إستراتيجيات وخطط التنويع الاقتصادي لغرض التصدي ومجابهة صدمات انخفاض الخروج من التبعية المطلقة للمحروقات

بالرغم ما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات طبيعية و طاقوية تؤهلها لأن تنوع اقتصادها إلا أن هاته الإستراتيجيات مازالت بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة و العلة في ذلك هو تمويلها من العائدات النفطية مما يوحي بالهيمنة الكبيرة لقطاع المحروقات.

◀ اختبار صحة الفرضيات:

بعد القيام بدراسة شاملة وموسعة لموضوع دراسة حالة الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات النفطية للفترة من 2014 إلى غاية 2019 يمكننا الآن تأكيد أو رفض الفرضيات التيتم طرحها سابقا.

✓ نؤكد صحة الفرض الأول القائل بأن الاقتصاد الجزائري حبيس تقلبات أسعار النفط فهو يبتعث بارتفاعها و يتقهقر بانخفاضها مما يعطي الجزائر صفة الدولة الريعية؛

✓ نعم نستنتج أن السياسة الداخلية للجزائر يحركها ويتحكم في دوليها اقتصاد الريع النفطي فضعف المداخيل الناتج عن الهبوط الحاد في أسعار النفط سنة 2014 أربك السياسات والقرارات الحكومية التي ساهمت في حدة الوضع الاجتماعي وتأزمه مما أدى احتقان الشارع الجزائري و غضبه ليخرج في ما يسمى بالحراك الشعبي الذي اسقط النظام السابق سنة 2019 بعد حكم دام 20 عاما؛

✓ من خلال قيمنا بمعالجة إشكالية الدراسة اكتشفنا بأن انتعاش ورشادة السياسة الداخلية في الجزائر مرهون بتنوع الاقتصاد خارج المحروقات هذه الفرضية لم تثبت صحتها بعد على ارض الواقع و لو أنها نظريا تعتبر صحيحة لان التنوع الاقتصادي في الجزائر مازال على ارتباط بقطاع المحروقات و الدليل على ذلك ان الاقتصاد خارج المحروقات لم يحقق الغايات المرجوة مما عرض البلاد لأزمة مالية خانقة بعد انهيار أسعار النفط ما أدى بالحكومة لإلغاء الكثير من البرامج التنموية التي كانت مخططة.

ك توصيات البحث:

من خلال الدراسة التي قمنا بها يمكن تقديم بعض الاقتراحات تتمثل في:

✓ التفكير في استباق أزمة مستقبلية سيكون أكثر حكمة لمصلحة صناع القرار ولمصلحة الجزائر وأحسن بكثير من التعامل مع صدمة عندما تحدث ، كما أن الاستفادة من السياسات السابقة لتحديد السلبيات و مواطن الضعف ومواطن القوة لتجنب التعثر الذي حدث فيالتجارب السابقة؛

✓ تصحيح الاختلالات الهيكلية من خلال دعم النمو القطاعي الانتاجي في الزراعة و الصناعة و السياحة ومراقبته و مرافقته وعدم التركيز على قطاع المحروقات؛

✓ اشراك القطاع الاقتصادي الخاص في كافة البرامج الاقتصادية التي تنوي الحكومة تنفيذها؛

✓ ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة؛

✓ محاربة الفساد بكل أنواعه، الإداري، المالي والسياسي؛

✓ الاستثمار في رأس المال البشري في مقدمة القضايا التي تهتم بها الدول ومن اولويات

نظريات النمو زيادة حجم الاستثمار في التعليم الذي يعتبر المورد الرئيس لرأس المال

✓ تقوية البنية التحتية و البحث العلمي و الاعتماد على اقتصاد المعرفة؛

- ✓ خلق البيئة المناسبة للاستثمار الأجنبي؛
- ✓ إعادة النظر في السياسات والقوانين والتشريعات؛
- ✓ ضرورة الاستفادة من تجارب الدول فيما يخص سياسات التنويع الاقتصادي ماليزيا مثلا.

آفاق البحث:

يتميز موضوع أثر تقلبات الأسعار على المؤشرات الاقتصادية و انعكاساته على السياسة الداخلية إلى فتح الموضوع على عدة متغيرات اخرى تعالج العلاقة بين الاقتصاد والسياسة و صناع القرار وكيفية بناء الدولة وبناء الثروة مع إرساء قواعد الحكامة والمساءلة ومن خلال ما سبق يمكن اقتراح دراسات أخرى مثل:

- ✓ أثر الأزمات النفطية في إظهار مواطن الضعف في الدولة الريعية .
- ✓ اشكالية التنوع الاقتصادي المنتج في ظل الاقتصادات الريعية.
- ✓ أزمات السياسات العامة و الديمقراطية في الدول الريعية

الفهارس

الصفحة	العنوان
25	الجدول رقم(1-1): جدول يبين إنتاج دول منظمة أوبك من النفط 2023
42	الجدول رقم (1-2): تطور (احتياطي-الانتاج- الاستهلاك) النفط في الجزائر 1980-2019
44	الجدول رقم (2-2): تطور حصة الأوبك من الإنتاج العالمي النفط 1980-2019
47	الجدول رقم(3-2): تطور سعر النفط الخام 2014-2019
47	الجدول رقم(4-2): تطور الجباية النفط 2014-2019
49	الجدول رقم (5-2): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2014-2019
50	الجدول رقم (6-2): تطور مساهمة قطاع الفلاحة في إجمالي الناتج المحلي 2014-2019
54	الجدول رقم (7-2): تطور معدل البطالة في الجزائر 2014-2019
56	الجدول رقم (8-2): تطور معدل التضخم في الجزائر 2014-2019
57	الجدول رقم (9-2): تطور الإيرادات والنفقات في الجزائر 2014-2019

	الإهداء
	شكر وعرفان
	الملخص
(أ-ح)	المقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة	
7	تمهيد
17-8	المبحث الأول: مدخل للاقتصاد والسياسة في الجزائر
8	المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري
8	أولاً: طبيعة الاقتصاد الجزائري
10	ثانياً: مرتكزات الاقتصاد الجزائري الجديد
12	ثالثاً: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري
13	المطلب الثاني: السياسة الداخلية في الجزائر
13	أولاً: طبيعة السياسة الداخلية
14	ثانياً: أنواع السياسة الداخلية في الجزائر
15	ثالثاً: العوامل المتحركة في السياسة الداخلية الجزائرية
37-18	المبحث الثاني: ماهية الأزمات النفطية
18	المطلب الأول: الإطار النظري للأزمة
18	أولاً: مفهوم الأزمة وخصائصها
21	ثانياً: الأزمات في السوق النفطية
35	المطلب الثاني: انعكاسات الأزمات النفطية على الدول المصدرة للنفط
35	أولاً: نتائج الأزمات النفطية على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط
36	ثانياً: نتائج الأزمات النفطية على سياسات الدول المصدرة للنفط
38	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة التحليلية للموضوع خلال الفترة 2014-2019	
40	تمهيد
58-41	المبحث الأول: انعكاسات الأزمة النفطية 2014 على الاقتصاد الجزائري
41	المطلب الأول: قراءة لقطاع النفط الجزائري
44	أولاً: نبذة عن قطاع النفط في الجزائر
44	ثانياً: انضمام الجزائر إلى منظمة الأوبك
45	المطلب الثاني: أثر الأزمة النفطية 2014 على المؤشرات الاقتصادية (2014-2019)
46	أولاً: قراءة تحليلية لأسعار النفط خلال الفترة (2014-2019)
48	ثانياً: أثر تقلبات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2014-2019)
75-59	المبحث الثاني: انعكاسات الأزمة النفطية 2014 على توجهات السياسة الداخلية
59	المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة الداخلية في الجزائر
59	أولاً: انتهاج السياسة التقشفية

60	ثانيا: استخدام الفوائض الجباية البترولية
60	ثالثا: تخفيض النفقات العامة
62	رابعا: توسيع الوعاء الضريبي
63	خامسا: استنفاد ودائع صندوق ضبط الإيرادات
64	سادسا: التمويل غير التقليدي
65	سابعا: تخفيض العملة
66	المطلب الثاني: الإستراتيجيات المتخذة لمواجهة صدمات أزمة النفط 2014
67	أولا: الطاقات المتجددة
69	ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر
70	ثالثا: قطاع السياحة
72	رابعا: القطاع الفلاحي
73	خامسا: قطاع الصناعة
76	خلاصة الفصل
79-77	الخاتمة
81	قائمة الجداول
83-82	فهرس المحتويات
91-84	قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي.(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
2. ازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،1990)
3. البرجاص خالد، الصراع الدولي على النفط العربي،(بيروت، بيسان للنشر، 2000).
4. جيمس اندرسون، صنع السياسات العامة، (الأردن: دار المسيرة الطبعة الأولى 1999)
5. خليفة الفهداوي فهمي ، السياسة العامة منضور كلي في البنية والتحليل (الأردن دار المسيرة للنشر و التوزيع الطبعة الأول 2001).
6. داود سعد الله، سياسات الطاقة المتجددة في ظل إشكاليات أسواق النفط.(الجزائر، دار هومة، 2017)
7. رسلان خضور، إبراهيم غسان، علم الاقتصاد، (الجمهورية العربية السورية: الجامعة الافتراضية، 2020)،
8. عبد الفتاح باغي، السياسات العامة : النظرية والتطبيق، (جامعة الإمارات العربية المتحدة: 2009)،
9. عبد القادر مطال، أثر التغيرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة، (الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2017).
10. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعيرية البترولية. (مصر بالدار الجامعية، 2015).ص.156
11. فادي حسن عقيلان ،إدارة الأزمات و الكوارث الطبيعية و الغير طبيعية (الأردن ،دار المعتز، 2015).
12. كمال محمد القيسي، النفط و الهيمنة: القوة و التحكم، (عمان دار آمنة، 2015).

13. ماجد عبد الهادي، المساعدة، إدارة الأزمات: المدخل، المفاهيم، العمليات. (الأردن، دار الثقافة، 2012)

14. ممدوح البدرى، مبادئ الاقتصاد، (مصر: معهد بحوث الاقتصاد الزراعي)

ثانيا: الرسائل والأطروحات

1. أحمد بخوش، زارة بيطاش، الطاقات المتجددة كبديل لقطاع النفط، مذكرة ليسانس (جامعة ورقلة: كلية الاقتصاد 2011-2012)

2. حسيبه شتحوه، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على استخدام الطاقة في ظل تحقيق التنمية المستدامة-دراسة قياسية للدول المصدرة والمستوردة للنفط خلال الفترة 1980-2018، أطروحة دكتوراه، (جامعة الوادي: قسم العلوم الاقتصادية، 2023-2024)

3. رضوان عكادي، ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة في الأسباب وسبل معالجتها، شهادة ماستر، (جامعة بسكرة: قسم العلوم السياسية، 2016-2017)

4. قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير. (جامعة شلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008 - 2009).

5. كريمة جحنين، نحو سياسية اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2018 أطروحة دكتوراه (كلية الاقتصاد والعلوم التجارية وعلوم التسيير 2020-2021)

6. ليلي سالم، الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي، مذكرة ماستر. (جامعة وهران: كلية الحقوق، 2011 . 2012).

7. نبيل زغبى، أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، مذكرة الماجستير (كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد دولي 2011-2012)،

8. نعيمة حمادي، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986 - 2008. مذكرة لنيل شهادة الماجستير. (جامعة

حسيبة بن بوعلي، الشالف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،
(2009/2008).

9. وفاء رمضاني، استجابة مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي للتغيرات في العرض النقدي، أطروحة دكتوراه، (جامعة الوادي: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2020-2021)

10. وهيبة مدشن، أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال الفترة 1973 — 2003. مذكرة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2005-2006)

ثالثا: الدوريات والنشرية

1. .عبد القادر مطال، أثر التغيرات المناخية على الأسواق العالمية للطاقة، (الجزائر، النشر الجامعي الجديد، 2017).

2. ابراهيم عبد الحفيظي، "سمات وخصائص الأزمات الحديثة و سبل إدارتها" في مجلة دراسات التنمية الاقتصادية. المجلد (06)، العدد (01)، (2023/03/30)

3. دليلة ضالع، بلعزوز بن علي، "أزمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر"، في (مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية). المجلد (28)، العدد (1).

4. راضية دنان، "عجز الموازنة العامة في الجزائر أسباب وحلول" في (Revue d'économie et de statistique appliquée)، المجلد (09)، العدد (2)، (2012/ 12/31).

5. سمير حفاسي، عبد القادر خليل، "دراسة قياسية لآثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDL، خلال الفترة 1990-2019"، في مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد (06)، العدد (02)، (2020/12/31).

6. عبد الكريم بن دخيس، " أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية المتتالية؟"، في مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (04)، العدد (02)، (2018/09/13)

7. عبد الكريم بن دخيس، " أي مستقبل للنفط في الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمات المالية المتتالية؟"، في مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد (04)، العدد (02)، (2018/09/13).

8. عبد اللطيف باري "السياسات العامة والتنمية في النموذجين الماليزي والجزائري" (مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة)، العدد(38) المجلد (39)، (مارس 2015)،
9. عبد حليم بوقرين، "طبيعة نظام الحكم في الجزائر وأثره علي تعديل الدستور دراسة في ضل التعديل الدستوري لسنة 2008". (مجلة جامعة عمار ثلجي الاغواط). (د.ن. عدد). (د.ن. رقم مجلة)
10. عثمان بوديسة، "أداء السياسة العامة الجزائرية في مواجهة تداعيات الأزمة النفطية 2014-2020". ففي مجلة مـدارات سياسية المجلد(06)، العدد(02). (29/12/2020)،
11. عثمان بوديسة، "أداء السياسة العامة الجزائرية في مواجهة تداعيات الأزمة النفطية 2014-2020". ففي مجلة مـدارات سياسية المجلد(06)، العدد(02). (29/12/2020)،
12. عدنان طه كرفوع وآخرون، "السياسة التقشفية على الانفاق العام أسبابها و انعكاساتها الاقتصادية دراسة حالة من الفترة 2015-2020" في (مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية)،
13. عدنان طه كرفوع وآخرون، "السياسة التقشفية على الانفاق العام أسبابها و انعكاساتها الاقتصادية دراسة حالة من الفترة 2015-2020" في (مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية)،
14. عماد غزالي، أنيس هزلة، "الأزمة النفطية 2014—2017 الأسباب الآثار الاقتصادية واستراتيجيات المواجهة". ففي مجلة الآفاق للدراسات الإقتصادية، العدد(06)، (31 مارس 2019)
15. فريد بن عبيد، إنصاف قسوري، "آليات التمويل بالقرض السندي"، في مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد(04). (2017)
16. فريد بن عبيد، إنصاف قسوري، "آليات التمويل بالقرض السندي"، في مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد(04). (2017)
17. ماجن محمد محفوظ، "الصدمات النفطية الأسباب الانعكاسات و سبل العلاج". في مجلة المعيار العدد خاص(2017)، (23 ديسمبر 2017)
18. ماجن محمد محفوظ، "الصدمات النفطية الأسباب الانعكاسات و سبل العلاج". في مجلة المعيار العدد خاص(2017)، (23 ديسمبر 2017)

19. مبارك بوعشة، سمية بلقاسمي، "السياسات المتبعة للحد من التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990-2014) " في (مجلة الاقتصاد الصناعي)، المجلد (01)، العدد (12)، (06/2017).
20. محمد سني ورامي حميد، "الدور الجزائري في منظمة الأوبك والأوبك بلس لإعادة التوازن أسعار النفط 2016-2021"، في المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، مجلد (09)، العدد (01)، (06/06/2022).
21. محمد شاكر حسين "الجغرافيا السياسية واستمرار النظام السياسي الإماراتي 2004-2021" (مجلة كلية السياسة والاقتصاد)، العدد (14) المجلد (15)، (أفريل 2020).
22. محمد ماضي، كمال ديب، اقتصاديات الطاقات الناضبة والمتجددة، (الجزائر النشر الجامعي الجديد، 2017).
23. مصطفى خوصة، "الاستراتيجيات التنموية البديلة لقطاع النفط" في مجلة اقتصاد المال و الأعمال. المجلد (04)، العدد (01)، (21/03/2023).
24. مصطفى دحماني، زكريا نفاح، "الاستثمارات الأجنبية و دورها في النمو الاقتصادي". في مجلة المقار للدراسات الاقتصادية. العدد (01)، (ديسمبر 2017)
25. منصف شرفي "تداعيات انهيار أسعار النفطية 2014 على الاقتصاد العالمي والتدابير الضرورية لمواجهتها في الجزائر"، في مجلة الحقيقة. مجلد (17)، العدد (47)، (04 ديسمبر 2018).
26. هاشمي الطيب، مصطفى جيلالي "الفلاحة، مابعد برنامج التجديد الفلاحي في الجزائر (2015-2019) " في (مجلة دراسات وابحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية)، العدد (13)، (5/10/2021).
27. هدى بن محمد "عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 — 2019"، في مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (05)، (01/2020).
28. هدى بن محمد "عرض و تحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 — 2019"، في مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد (05)، (01/2020).

رابعاً: مقالات إلكترونية

1. حسن حنيفة، "مصر أولوية السياسة الداخلية" <https://www.alarabiya.net/politics/2021/05/02->
2. خالد بن راشد الخاطر "تحديات انهيار أسعار النفط واردات أفعال السياسات في دول مجلس التعاون" فني: (25 أبريل 2024) <https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art527.aspx>
3. الدينار الجزائري ورحلة البحث عن آخر طريق التعميم) <https://www.aa.com.tr/ar>
4. ممدوح سلامة، "أسباب الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام فائض الإنتاج أم السياسة الدولية" فني: (25 أبريل 2024) <https://bookstore.dohainstitute.org/p>
5. نعمة طبيشات، (البطالة في الجزائر)، فني: https://mawdoo3.com/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B7%D8%A7%D9%84%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1
6. وكالة الأناضول، "الجزائر تفقد أكثر من 7 مليارات من احتياطات النقد في 4 أشهر" فني <https://www.aljazeera.net/ebusiness>

رابعاً: التقارير

1. <https://oapecorg.org/ar/Home/Publications/Reports> تقرير منظمة الأوبك / [Statistical report](https://www.opec.org/~/media/2024/05/2024-05-17-Statistical-report)
2. <https://www.mf.gov.dz/index.php/ar/documentation> قانون المالية
3. برنامج وزارة الطاقة الجزائرية لتطوير الطاقات المتجددة و النجاعة الطاقوية، فني: <https://www.energy.gov.dz> (17 . 05 . 2024)
4. البنك الجزائري <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>

5. تعليمة الوزارة الأولى رقم 348، بخصوص تدابير تعزيز التوازنات الداخلية و الخارجية للبلاد، 25 ديسمبر 2014
6. تقارير البنك الدولي: <https://data.worldbank.org/>
7. تقارير صندوق النقد العربي: <https://www.amf.org.ae/ar>
8. الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8 ديسمبر 1996
<https://www.joradp.dz/har/> (24/05/2024)
9. حفيظ صواليلي، "قانون مالية بداية السنوات العجاف في الجزائر"،
في: <https://www.elkhabar.com/press/article>
10. القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017، يتم الأمر رقم 11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 57، الصادر بتاريخ 12 أكتوبر 2017
11. قانون رقم: 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد (72) الصادر يوم: 31 ديسمبر 2015
<https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2015/A2015072.pdf>
12. ليلي عمران، "الضرائب و الرسوم الجديدة تدخل حيز التنفيذ رسميا"، في: <https://elhiwar.dz/national/71246>: (18 . 05 . 202).
13. محمد علال، "الجزائر تراهن على الزراعة الذكية لتحقيق الأمن الغذائي"، في: <https://www.skynewsarabia.com/business>
14. وزارة السياحة والصناعة التقليدية، "المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية" في: <https://www.mta.gov.dz/>
15. وزارة الصناعة و الإنتـاج الصـيدلاني، في: <https://www.industrie.gov.dz/presentation-ministere>
16. وزارة الصناعة وإنتاج الصيدلاني، (تقديم قطاع الصناعة)، في: <https://www.industrie.gov.dz/presentation-ministere/#presentation> ، (2024/05/1).
17. الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، (تقديم قطاع الفلاحة)، في: <https://aapi.dz/ar/secteur-de-lagriculture-ar> ، (2024/05/1).
18. الوكالة الوطنية للاستثمار "قطاع السياحة" في: (2024 / 05/18)
<https://aapi.dz/ar/secteur-du-tourisme-ar>

خامسة : مطبوعات علمية

1. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، موجهة لطلبة السنة الثالثة علوم الاقتصادية. (جامعة عنابة الجزائر. 1983
2. النعمى السائح العالم " مفهوم صنع السياسة العامة ومراحلها" (جامعة طرابلس ليبيا)، (2016).